جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
سياسات عامة

رقم: 034 /ع س/2019

إعداد الطالب:
زهير بودرهم

يوم: 2019/07/02

المجتمع المدني وظاهرة التطوع في الجزائر
دراسة في التحديات وآليات الإنعاش

لجنة المناقشة:

باري عبد اللطيف	**أستاذ محاضر أ**	بسكرة	رئيسا
سعيدي السعيد	أستاذ محاضر أ	بسكرة	مشرفا
قتاف تمام أسمام	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

إهداء

قال تعالى:﴿ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾.

فالحمد لله حتى ترضى والحمد لله إذا رضيت والحمد لله بعد الرضا أن وفقتني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أهدي ثمرته إلى:

الأستاذ المشرف سعيدي سعيد؛

أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة؛

جميع زملاء الدراسة والعمل؛

الى أبي وأمي، اسأل الله ان يحفظهما.

إلى عائلتي، وكل من تجمعني معهم صلة الرحم والقرابة؛

وإلى كل من ساهم من قريب او بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

زهير بو درهم.

مقدمة

لقي مصطلح المجتمع المدني رواجا أكاديميا في العقدين الماضين وأصبح يمثل حلقة هامة وضروريات بالنسبة لتقدم الشعوب من مختلف النواحي، فمن الناحية السياسية يعتبر أساسيا في تكريس الديمقراطية من خلال المشاركة والرقابة، أما من الناحية التنموية فان دورة يتجلى كقوة دافعة لوتيرة النمو من خلال العمل الميداني الخيري.

ويعد العمل التطوعي عنصرا أساسيا في المجتمع المدني، وهو من أهم عوامل التغيير ويعبر عن أسمى معاني التضامن والتكافل الاجتماعي، وأحد الدعائم الهامة لتنمية المجتمع، وتزداد أهمية العمل التطوعي والخيري في الوقت الحاضر في ظل الزيادة السكانية وعدم قدرة الدولة في تلبية احتياجات المواطنين، وتتجلى هذه الأهمية في اعتماد المجتمع الدولي يوما عالميا للمتطوعين **(05 ديسمبر من كل عام)**، وهذا لإبراز الدور الذي يسهم به العمل التطوعي في كافة مجالات التنمية.

وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر اعتبارا من تسعينات القرن العشرين، أصبح دور المجتمع المدني أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين من خلال منظمات فاعلة تقف إلى جانب الحكومة للمساهمة في تنمية المجتمع، وذلك عن طريق تنمية الحركة التطوعية، وبالتالي فهي تشكل الإطار المناسب لاختبار مكانة العمل التطوعي في المجتمع.

أهمية الموضوع:

1. الأهمية العلمية: تبرز أهمية هذه الدراسة العلمية في تحديد طبيعة دور المجتمع المدني الجزائري في ترسيخ العمل التطوعي، بما يمكننا من التوقف على واقع العمل التطوعي في الجزائر وموقع منظمات المجتمع المدني منه، وطبيعة الأدوار والوظائف التي يؤديها.

2. الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية في توفير دراسة علمية مهمة للناشطين في حقل العمل التطوعي، وهذا لفهم طبيعة التوجه الجديد لمنظمات المجتمع المدني والممارسات التي يتبناها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعد هذه الدراسة مهمة للمجتمع ككل من أجل تنمية ثقافة التطوع والعمل ألتشاركي للفرد الجزائري .

أسباب اختيار الموضوع:

- أسباب موضوعية: من منطلق الأهمية التي تعرفها ظاهرة التطوع في المجتمع المدني في سياق عالمي (اليوم العالمي للتطوع 05 ديسمبر من كل عام) من خلال العديد من المنظمات الغير ربحية والإنسانية، تبرز أسباب دافعة للبحث في واقع هذه الظاهرة في الجزائر، من خلال مدى الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني الجزائري في تأهيل الفرد من اجل تنمية ثقافة العمل التطوعي والخيري في الجزائر، مع إبراز أهم العراقيل والتحديات التي تحد من فاعلية دوره.

- أسباب ذاتية: تبرز الأسباب الذاتية التي دفعتني لإنجاز هذا الموضوع في ميلي للمواضيع المتعلقة بالمجتمع المدني على أساس انه الشريك الرئيسي في العملية الديمقراطية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى فحص واقع ممارسة العمل التطوعي في هذه المؤسسات، مع التركيز على دور الجمعيات، من حيث الصعوبات التي واجهتها والتحديات وفعالية التطوع والعوامل التي تقف أو تحد من المشاركة التطوعية، وفي نفس الوقت الوصول إلى آليات محددة لتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الحركة التطوعية.

سنحاول في دراستنا التعرف على دور المجتمع المدني في تفعيل ظاهرة التطوع في الجزائر، وهذا من خلال التطرق إلى جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- التطرق إلى مكونات وعناصر المجتمع المدني.
- إعطاء رؤية حول ماهية العمل التطوعي.
- التعرف على واقع العمل التطوعي في الجزائر.
- الكشف عن العقبات والعراقيل التى تحول دون المشاركة في الإعمال التطوعية.
- تجديد الوعي بأهمية ظاهرة التطوع ومدى إسهامها عبر أحد مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في حل المشكلات التي تعاني منها المجتمعات.

- **الدراسات السابقة:**

- 1-دراسة عبد النور محمدي، بعنوان "مؤسسات المجتمع المدني الجزائري الحصيلة والأفاق"، أطروحة دكتورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011)، ركزت الدراسة على دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل العمل التطوعي من خلال إرساء مبادئ وقيم الانسانية في الجزائر.
- 2-أحمد ابراهيم حمزة، بعنوان "العمل التطوعي الواقع والمأمول"، الصادرة في عمان عن دار المسيرة للنشر والتوزيع، سنة 2015، إلا أن هذه الدراسة لم تدرس الجزائر وآليات وسائل تفعيل العمل التطوعي.
- تذهب هذه الدراسة إلى أبعد من ذلك حيث تعكف على توصيف دقيق لأثر المجتمع المدني على النسيج الاجتماعي ودوره في إنعاش وتفعيل العمل الطوعي في الجزائر.

الإشكالية:

- ما هو واقع ظاهرة التطوع في المجتمع المدني الجزائري؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الى تساؤلات فرعية كالتالي:

- ماهي مضامين مفهومي المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر؟
- ماهي أهم المعوقات التي تواجه آليات إنعاش التطوع في إطار المجتمع المدني الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

- التطوع هو القيمة المركزية للمجتمع المدني.
- كلما زادت فاعلية المجتمع المدني زاد معدل النشاط التطوعي.
- كلما كثرت معوقات العمل التطوعي في الجزائر كلما زادت تبعية المجتمع المدني للسلطة وتراجعت آليات الانعاش.

حدود الدراسة

تتناول الدراسة الحيز المكاني والمتمثل في الجمهورية الجزائرية، في حين حددت الإطار الزماني في فترة الانفتاح السياسي لأنها تعتبر مرحلة تفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة برامج التنمية، وكذا للارتفاع الذي عرفته هذه الفترة من حيث عدد تنظيمات المجتمع المدني وظهور ترسانة من القوانين التي تنظم هذه المنظمات، وتحديد هذه الفترة لا يمنع ولو بإيجاز عرض الصيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر.

المنهج:

- منهج دراسة حالة: وهو المنهج الملائم لدراسة حالة المجتمع المدني وظاهرة التطوع في الجزائر.
- المنهج التاريخي: تم استخدام هذا المنهج في استرجاع المعلومات ذات الطابع المعرفي حول تطور متغيرات الدراسة، من خلال السرد التسلسل التاريخي لمختلف محطات التي مر بها المجتمع المدني الجزائري.
- منهج الوصف والتحليل، من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليلها.

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الموضوع في تداخل وتضارب المعلومات وتناقضها في بعض الأحيان، فكثر المراجع يدل أولا على أهمية الموضوع وانتشاره الواسع على النطاق العالمي، الا ان هذا له جانب سلبي ينعكس عن الباحث في مستوانا هذا، حيث أن كثرة النقل وتشابه الصياغات والمؤلفات، يخلق إشكالية وصعوبة في الاختيار، ما يفرض على الباحث الأكاديمي البحث عن المصادر الموثوقة والتقصي المرهق، الذي يسببه الخوف من نقل المعلومة الخطأ وتصديرها لغيرنا من الطلبة والقراء، لان العلم امانة واخلاق قبل كل شيء.

التقسيم المنهجي للدراسة:

لدراسة جميع جوانب الموضوع وضعنا خطة متكونة من مقدمة، فصلين وخاتمة كما يلي:

1. الفصل الاول: وقد جاء بعنوان " الإطار المفاهيمي للدراسة "، فقد تطرقنا الى مفهوم المجتمع المدني والعمل التطوعي، من خلال التعريف على المفهوم وتطوره التاريخي ومختلف المدارس التي نظرت للمجتمع المدني والعمل التطوعي.

2. الفصل الثاني الموسوم بـ " دور المجتمع المدني في تفعيل العمل الطوعي في الجزائر"، والذي يشمل مراحل تطور المجتمع المدني الجزائري وكذا انعكاس طبيعة المجتمع المدني على العمل الطوعي في الجزائر.

ارتبط مفهوم المجتمع المدني في ظهوره بالحضارة الغربية، كما يعتمد في قيامه بوظائفه الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تصنعها الدولة، حيث اعتمد تطوره على مراحل عديدة حتى وصوله إلى ما هو عليه الآن، إضافة إلى مجموعة من الخصائص والمكونات والوظائف التي يقوم عليها وبها، كما يرتبط مفهوم المجتمع المدني أيضا بمجموعة من المفاهيم التي لها علاقة وطيدة بتحقيق الأهداف التي نشأ من خلالها، ويتعلق الأمر هنا بمفهوم العمل الطوعي والذي يعتمد على مجموعة من المداخل النظرية من خلال مجموعة من العوامل والمؤشرات التي تعتبر بمثابة ركائز تساهم في وجوده من عدمه في مجتمع ما من المجتمعات وسنعرض في هذا الفصل بشيء من التفصيل لكلا المفهومين وما يرتبط بها من عناصر.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

استقطب موضوع المجتمع المدني اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الذين قاموا بتعريف المجتمع المدني كل حسب منطلقاته وتوجهاته، وذلك منذ عصر النهضة الأوروبية إلى اليوم، ومن ثمة نعرض في هذا المبحث كل ما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني من تعريفات وخصائص وعناصر وغيرها من الأساسيات التي تندرج ضمن شروط قيام المجتمع المدني.

المطلب الأول: المجتمع المدني: إشكالية المفهوم والدلالة.

ان الظواهر الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة هي ظواهر متغيرة ومتفاعلة لها امتدادها التاريخية التي قد تمتد إلى أعماق التاريخ، ومن ثم فتعريف أي ظاهرة اجتماعية يقتضي معرفتها أولا وهذا ما يؤكد أن المعرفة بالظاهرة يسبق التعريف في كل الحالات، وهو الحال بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني وهذا للأسباب التالية:

- أن مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التاريخية التي تشهدت تحولات عديدة، ففي كل مرحلة تاريخية يأخذ المفهوم دلالات جديدة تعبر في أحيان كثيرة عن قطيعة واضحة مع ما سبقها، الأمر الذي زاد من صعوبة الاتفاق على تعريف واحد للمجتمع المدن.[1]
- فترات المد والجزر التي صاحبت المفهوم عبر تاريخه وتراوحت ما بين الصعود والهبوط، اضافت المزيد من التعقيد والغموض عليه، حيث أفرز هذا التأرجح كما هائلا من التعريفات ما فتئت تزداد ثراء وتنوعا كلما اكتشف المفهوم في فضاء جديد أو أعيد اكتشافه في ساحة من ساحاته التقليدية.[2]

[1] على عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007، ص 18.
[2] المرجع نفسه، ص 19.

- الخلفيات الفكرية وطبيعة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمهتمين بفكرة المجتمع المدني كان لها أيضا دورا أساسيا في الوصول بهذا المفهوم إلى نوع من عدم الاستمرار والوضوح.[1]

- عودة المفهوم في العصر الحديث إلى الصعود مرة اخرى خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين في مرحلة انتقالية ساهمت في تشكيل الوضع العالمي الجديد، حيث ادت الى إساءة استخدام المفهوم وإلى دخوله معارك فكرية لفرق متعارضة من المفكرين والاكاديميين، فذهب بعضهم إلى أن المفهوم لا يظهر إلا حيثما ظهر اقتصاد السوق ، وتوفرت ضمانات للملكية الخاصة، وذهب البعض الآخر إلى القول بأن استخدام المفهوم بهذا الشكل يفقده الكثير من قيمته العلمية ويوظفه خدمة لمشروع ايديولوجي قديم متجدد الا وهو الترويج للمجتمع الليبرالي بكافة مؤسساته الثقافية والاقتصادية.[2]

وعليه نخلص إلى أن الاشكالية التي نحن بصددها ليست الوصول إلى التحديد الدقيق لعناصر المفهوم ومحدداته وبالتالي وظائفه وأهدافه وذلك من خلال التعرف على الجذور التاريخية للمفهوم الذي تعددت مضامينه باعتباره من ميراث الحضارة الغربية، والجدل الذي صاحب شيوعه في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وحتى الآن، ثم تبيين جوهر المفهوم من خلال عناصره وخصائصه ومقوماته.

ان مفهوم المجتمع المدني مفهومها ذو مرجعية غربية ومنقول الى الواقع العربي، وهو في خبرته مفهوم ايديولوجي يرتبط باتجاهات مختلفة كما تتبناه مدارس مختلفة و هو مضطرب المعاني، صعب التكيف ،كما انه ليس محل اتفاق، وهو مفهوم نسبي، يحمل اكثر من معنى وهو ما جعل الكثير الادبيات العربية التي تناولت هذا المفهوم تبرز تباينات عديدة حول محتواه و مدلولاته و مكوناته و عناصره، و نجد في هذا السياق

[1] على عبد الصادق، المرجع السابق، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

ان الادبيات العربية تستخدم تعريفات قدمها المفكرون الغربيون لمفهوم المجتمع المدني، ويمكن ملاحظة ان غالبية هذه الادبيات تركز على جانبين :[1]

- الجانب الاول: عناصر ومكونات المجتمع المدني (اي ما يمكن اعتباره من المجتمع المدني، وما لا يدخل في حيزه).
- الجانب الثاني: مساواة المجتمع المدني بالديمقراطية، إذا يبدو ان ثمة اختلاط بين المفهومين لدرجة اعتبار المجتمع المدني هو الديمقراطية، او اخلط بين عناصرهما بمعزل عن بنية الدولة والمجتمع.

وهذا الغموض الذي اكتف المفهوم يشير الى الصعوبات الكبرى في التواصل الى مواقف مشتركة كما هو الحال في كل المواضيع السياسية والاجتماعية التي تتعلق بالوطن العربي والتي تنبع من انعدام التحديد الدقيق للمصطلحات التي تستخدمها، وبالتالي عدم ثبات المعنى نتيجة افتقار مستخدميها أنفسهم الى معرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها واختزالها عادة الى معنى ضيق.[2]

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني.

يمكن تعريف المجتمع المدني على هذا النحو:

1- التعريف اللغوي:

كلمة مجتمع مشتقة من فعل اجتمع اجتماعاً، ويقال اجتمع الشيء أي إنظام وتألف.[3]

[1] حسن نافع، **المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 39، 40.
[2] الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، **المجتمع المدني وابعاده الفكرية**، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2013، ص ص 85، 86.
[3] حسن نافع، المرجع السابق، ص 60.

فكلمة مجتمع مشتقة من فعل جمع يجمع، وفي قاموس المحيط ورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية أي من لهم مصلحة مشتركة.[1]

اما لفظ مدني يدل على المدينة والتحضر بخلاف اللغة اللاتينية فإنه في الفكر الأوروبي له عدة معاني رئيسية، Urbain- séculier- laïc- civil له معنى مقابل التوحش، والشعوب البدائية ضدها الشعوب المتحضرة ومدني في مقابل العسكري.[2]

2- المفهوم الاصطلاحي:

مصطلح المجتمع هو مكان الاجتماع، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي، وفي قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية، وهي الحاصلة من اجتماع قوم لهم مصالح مشتركون فيها.

أما تعبير المدني (Civil) فهو مشتق من الكلمة اللاتينية (Civis) والتي تشير إلى الأمور التي لها علاقة بالمواطن أي كل ما هو خارج عن المجتمع الرسمي (خارج المؤسسات الحكومية).

ومن بين تعريفات المجتمع المدني نذكر:

- «هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية أي المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية».[3]

---

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 64.

[2] المرجع نفسه، ص 64.

[3] جميل حمداوي "المجتمع المدني أساس التنمية البشرية في العالم العربي"، عبر الموقع: يوم 2019/03/02 www.diwanalarab.com/spip.php?article11595-86K

- هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية.

- هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق غايات أفراد المجتمع.

- **عرفه جون هول:** على أنه قيمة اجتماعية ومجموعة من المؤسسات الاجتماعية في نفس الوقت.[1]

3- علاقة مصطلح المجتمع المدني ببعض المصطلحات المشابهة:

يوجد في بعض الأحيان خلط كبير بين بعض المفاهيم والمصطلحات، فنجد المجتمع المدني والمجتمع السياسي والمجتمع الأهلي:

أ) المجتمع السياسي: هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة، أي أنه هو نظام الدولة السياسي، الذي كان يعتمد على التشاور بين أفراد القبلية الذين يديرون شؤونهم بصورة ذاتية. [2]

ب) المجتمع الأهلي: عادة ما يكون ذو طابع قرابي، وانتماء الأفراد إليه لا تحدده إرادتهم الحرة. بل رابط الدم أو الانتماء العرفي أو الديني أو الطائفي، والمؤسسات التقليدية لا تدخل ضمن حيز المجتمع المدني، لأن سلوكها وثقافتها غير مدنية والانتماء إليها إرثي لا طوعي وليس للفرد حق الاختيار ليكون

---

[1] John Holl, **Civil Society: Theory, History and comparison**, London: Cambridge, Polity press, 1995, P2.

[2] عبد الحميد عبد العاطي، **أوهام المجتمع المدني**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2008، ص64.

من هذه الطائفة أو من تلك القبلية، واستبدال هذا الانتماء يعني تعرضه للنبذ الاجتماعي أو القتل في بعض الأحيان.[1]

المطلب الثالث: عناصر ومكونات المجتمع المدني.

تعتبر الخصائص، مؤسسات والوظائف من بين العناصر الاساسية للمجتمع المدني التي يمكن التطرق اليها على النحو التالي:

أ) خصائص المجتمع المدني:

1- الاستقلالية: حيث يتميز المجتمع المدني بعدم خضوعه لأي سلطة سياسية سواء كانت سلطة محلية او وطنية فالاستقلالية التامة عن السلطة والمبادرة والفاعلية وعدم سعيه الى الوصول الى السلطة السياسية والضغط عليها في اتجاه رسم السياسات العامة الملائمة وصناعة القرار لصالح الشعب، وهذا لا يمكن ان تحققه تنظيمات المجتمع المدني في ظل التبعية، بل يتحقق في ظل تمتعه بالاستقلال والنفوذ في ظل نظام حكم ديموقراطي متشبع بمبادئ الديموقراطية التشاركية وحقوق الانسان والحكم الراشد ودولة الحق والقانون.[2]

2- الطوعية والحرية: ان فكرة الطوعية بصفتها مكونا أساسيا داخل بنية المجتمع التي تؤسس لفكرة المؤسسة والمتمثل في المجتمع المدني الذي يتم الانخراط في تنظيماته بشكل طوعي وبكل حرية دون أي ضغط من أي جانب.[3]

---

[1] محمد بوضياف، **الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، الجزائر: دار المجد والتوزيع، 2010، ص38.

[2] الفالح متروك، **المجتمع المدني والديموقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة للإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص26.

[3] المرجع نفسه، ص27.

كما يركز المجتمع المدني على الأفعال الإدارية الحرة او التطوعية التي تدفع الافراد لتشكيل البنى الاجتماعية المختلفة وبهذه الطريقة يتميز ويبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة او المتوازنة تحت أي اعتبار كالجماعات القرابية مثلا (الاسرة، العشيرة، القبيلة) والتي لا يتحكم ولا يختار الانتماء اليها، في محكومة عليه بحكم المولد والارث، او كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون او يعيشون ضمن اقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم.[1]

3- القدرة على التكيف: ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات الدولية والمحلية فكلما استطاعت المؤسسة التكيف مع الوضع القائم وكانت أكثر فاعلية كلما أدى ذلك إلى تحقيق هذه الفاعلية، في حين أن جهودها وعدم تكيفها يؤدي إلى القضاء عليها أو نقص فعاليتها، وثمة أنواع للتكيف:[2]

أ- التكيف الزمني: ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مؤسستها.

ب- التكيف الجيلي: يقصد بها قدرة المؤسسة على الاستمرار مع ثقافة أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلمياً أو الاستعداد أو استبدال القادة بآخرين سلمياً وبديمقراطية ازدادت مؤسستها أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل مسؤوليات.

---

[1] تامر كامل محمد، **المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي**، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، ص43.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

جـ-التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة لتحقيق أغراض معينة.

4- التعقد: ومعناه تعدد المستويات الرأسية والافقية داخل المؤسسة وهو تعدد الهيئات التنظيمية مع انتشارها الجغرافي واتساعها على نطاق واسع يشمل المجتمع ككل بحيث ينتشر الى جميع المناطق داخل الدولة مما يعطي لها صدى ودعم من طرف جميع أطياف المجتمع.[1]

5- التجانس: وهذا يحدث بعدم وجود نزاعات وصراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارساتها لنشاطها وكلما كان مرد الانقسامات بين الاجنحة والقيادات داخل المؤسسة وكانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليل على تطور مؤسسات المجتمع المدني.[2]

وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع وفئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس صحيح.

ب) مكونات المجتمع المدني:

يتكون المجتمع المدني من عدة مؤسسات وهي:

1-الأحزاب السياسية: هناك اختلاف كبير حول اعتبار الأحزاب السياسية كعنصر من عناصر المجتمع المدني، فهناك من يعتبرها أنها تدخل في إطار المجتمع السياسي، ويرجع سبب إقصاء فئة من المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني إلى كون هدفه هو السعي للوصول إلى السلطة، لذلك فقد صنفت الأحزاب السياسية صمن ما يسمى بالمجتمع السياسي، غير أنه على نقيض ذلك ثمة من يحاول إقحام المكون

[1] الفالح متروك، المرجع السابق، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

الحزبي في بنية المجتمع المدني لدوره المحوري والفعال في انتعاش الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الأنشطة والإسهامات والانجازات المختلفة. [1]

فلطالما تضمنت الأحزاب السياسية الهدف السياسي وهو الوصول إلى السلطة لكن هذا لا يعني أنها لا تساعد ولا تساهم في النشاط المدني إلى جانب المجتمع المدني لخدمة الأفراد.

2-النقابات المهنية والعمالية: تعتبر النقابات بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني وذلك لعدة اعتبارات منها؛ موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على إصابة الدولة بالشكل الأساسي إذا ما قررت القيام بإضراب عام، هذا فضلاً عن العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليماً في المجتمع كما أن لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى الإقليمي إضافة إلى علاقاتها الخارجية ما يمنحها المزيد من القوة والدعم.[2]

3-الجمعيات والاتحادات: تعد الجمعية والاتحاد هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي، يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة، وقد تزايد عددها بشكل ملفت للانتباه وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والإنسانية. وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح اجتماعية معينة مثل: الطفل، الشباب، كبار السن، المرأة، المعوقين، المرضى وغيرهم، كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.[3]

---

[1] ابراهيم حسين توفيق، **النظم البيانية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراساتها**، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 2005، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 43.

[3] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي**، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1998، ص 64.

ج) وظائف المجتمع المدني:

هناك العديد من الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني من أجل تحقيق أهدافه تتمثل في:

1- تحقيق الديمقراطية:[1]

يوفر المجتمع المدني قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي، كما تعدد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الأداة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة عن التطوع.

2- التنشئة الاجتماعية والسياسية:[2]

هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضائه وجمعياته ومنظماته فضلاً في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع وغرس ثقافة الديمقراطية التي تقوم على التسامح والتعايش السلمي والوعي بأهمية المشاركة والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة.

3- الوساطة والتوفيق بين الدولة والمجتمع:[3]

هذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع.

---

[1] جمال صالح، **دور المجتمع المدني في التنمية البشرية**، القاهرة: دار الشروق، 2002، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

4- تحقيق التنمية الشاملة: [1]

تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بالتطوير من خلال منظماته تلك في تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة بحيث يصبح لمؤسساته دور شريك بمختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني.

ان مفهوم المجتمع المدني قد ولد ونشأ في الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع الاوروبي منذ القرن السابع عشر، ولهذا فإنه من الطبيعي ان تتباين الآراء حوله، ولكن هناك نقطة تكاد تكون محل اجتماع بين المفكرين الذين أولو عناية خاصة للمفهوم، وهي النظرة اليه بالمقارنة الى دور الدولة، فهناك من جعله مقابلا لمفهوم الدولة وهناك من رأى بالعكس انه متلازم مع مفهوم الدولة، وفي هذا الصدد فانه يمكن التعرض لاهم المدارس الفكرية التي ساهمت في صياغة مفهوم المجتمع المدني في إطار الفكر الغربي.[2]

المطلب الاول: مدرسة العقد الاجتماعي:

من اهم مفكري مدرسة العقد الاجتماعي نجد: توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو.

توماس هوبز(1588_1679):

حيث يرى ان حياة الانسان لا تستقيم من دون تشريعات وتنظيم لممارسة حريته، فالمجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد من قانون حالة الطبيعة فالمجتمع المدني عند هوبز هو تعاقب بين

[1] شكري عبد الغفار، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية "، عبر موقع: يوم 2019/04/05
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26354

[2] محمد إبراهيم ارباب، **تطور المجتمع المتني من أوروبا الى العولمة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997، ص 37.

افراد يتنازلون عن كامل حريتهم مما يؤدي الى نشوء الدولة ويمثلها حاكم او هيئة او سلطة مطلقة تمثل كافة الحريات التي يتم التنازل عنها مجتمعة في إدارة واحدة هي ادرة الحاكم صاحب السيادة.[1]

فالمجتمع المدني عند هوبز قائم على التعاقد ويعني عنده المجتمع السياسي الناشئ من إدارة الافراد بالتنازل عن كامل حرياتهم لصالح الحاكم ولا يجوز الخروج عن هذا الحكم.

جون لوك(1632_1704):

يعتبر جون لوك من أبرز المهتمين بمفهوم المجتمع المدني وهو يعني المجتمع الذي يحمي الحقوق المتساوية للأفراد الناجمة عن القانون الطبيعي، وقد اتفق الافراد على تأسيس المجتمع المدني لحماية حقوقهم، ويعادل جون لوك المجتمع المدني بالمجتمع الساسي والدولة فكلهم مترادف ومعبر عن شيء واحد وهو الاختلاف والانتقال من الحالة الطبيعية الى حالة الاجتماع السياسي.[2]

جون جاك روسو (1713-1788):

الذي اتى بفكرة العقد الاجتماعي بين الافراد في المجتمع لتنظيم شؤون الناس الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، واعتبر جون جاك روسو ان الإدارة العامة لا تتجزأ وان الصلاحية المطلقة بيد الشعب حيث أكد على وجوب قيام نظام مدني خارج النظام الكنسي والمتمثل في نظام اجتماعي يتقاطع مع النظام القديم وابرام عقد أيديولوجي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني.[3]

[1] خالد محمد مصطفى، **المجتمع المدني: النشأة والتطور**، الخرطوم: دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، 2012، ص 14.
[2] محمد إبراهيم ارباب، المرجع السابق، ص 46.
[3] خالد محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 23.

أصلا، فالإنسان منذ وجوده كان ضمن المجتمع لا الفرد وما يقابل المجتمع المدني الخشن البدائي، فالمجتمع المدني هو مجتمع طبيعي.[1]

فريدريك هيجل(1770_1831):

يرى ان المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة وهو مثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، فالمؤسسات المدنية تحتل موقعها وسطا بين مؤسسة العائلة ومؤسسة الدولة وهذا يعني ان تشكيل المجتمع المدني يتم بعد انشاء الدولة وهي في حاجة مستمرة الى المراقبة الدائمة من طرف الدولة التي لها دور مهم في تحقيق الوحدة داخل المجتمع في مقابل نفييه ان يكون للمجتمع المدني أي قدرة على تحقيق تماسكه دون ان تكسبه الدولة هذا التماسك.[2]

كارل ماركس(1883_1983):

حيث يرى ان المجتمع المدني هو الواقع المميز المتبدل والمتنوع وهو الذات المتطورة في التاريخ والتي تفعل فعلها وتؤثر في تشكيل الدولة ونظامها، فالمجتمع المدني عند ماركس يتضمن مجموعة العلائق المادية للأفراد في مرحلة معينة من التطور تحدها القوى الإنتاجية وتشمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة ما، لتجاوز من هنا الدولة نفسها ومن الامة، كما اضفى ماركس ظاهرة الصراع الطبقي على المجتمع المدني الذي يمثل شكل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة ويحد المستوى السياسي بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية.[3]

ويعتبر المجتمع المدني عند ماركس الأساس الواقعي للدولة حيث شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة في تطور قوى الإنتاج وتحتل الدولة عند روسو مكانة هامة فالعقد الاجتماعي عنده

[1] خالد محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 25.
[2] محمد إبراهيم ارباب، المرجع السابق، ص 50.
[3] خالد محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 35.

يعمل على انشاء مجتمع يتم عندما ينطق كل فرد بالعبارة التالية "ان يضع كل منا شخصه وجميع قوته وضعا مشتركا تحت السلطة العليا للإرادة العامة فكل عضو لا يتجزأ عن الكل.[1]

ومن هنا نلاحظ ان مدرسة العقد الاجتماعي تعتبر المجتمع المدني يدل على المجتمع السياسي والدولة والافراد مرتبطون بالدولة نتيجة الخروج من الحالة الطبيعية الى حالة تشاركية رابطة بين الفرد والدولة التي تحكم سلطة سياسية مبنية على التعاقد والاتفاق بين الافراد.

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر المعاصر.

1- أنطونيو غرامشي والمجتمع المدني: (1891 -1937).

بعد غياب امتد لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية، ابرزت فكرة المجتمع المدني بشكل اقوى و اكثر نشاطا من قبل مختلف المفكرين، وساهم في تعميق زحمها الفيلسوف الشيوعي الايطالي غرامشي من خلال طرح افكار نظرية يسارية جديدة بالعلاقة مع مفهوم المجتمع المدني، و كان السؤال الذي واجهه يتعلق بكيفية وصول الاحزاب الشيوعية والاشتراكية في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية الى السلطة، و الى اي مدى يمكن ان تتلاءم استراتيجية الانقلاب التي اتبعها البلاشفة الروس مع الظروف المتميزة للمجتمع الايطالي، بل و المجتمع الليبرالي الغربي، حيث جاء غرامشي بأجوبة هامة في تنظيره لكيفية حل هذه الإشكالية في اطار سلمي يقوم على الارادة و الفعل الثقافي الحزبي.[2]

فالمجتمع المدني عند غرامشي هو مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والاحزاب والصحافة والمدارس والأدب والكنيسة بل هو يرى في الفاتيكان أكبر منظمة خاصة في العالم، ويفصل مهماته عن وظائف الدولة،

[1] خالد محمد مصطفى، المرجع السابق ، ص 41.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، "التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، منافسة فكرية وامثلة لتجارب دولية"، الحوار المتمدن، العدد 729، 2004، ص ص 2، 3.

أي انه يضعه مقابلا لمفهوم المجتمع السياسي، وفي هذا الصدد يشير المفكر الألماني هابرماس ان وظائف المجتمع المدني تعد لدى غرامشي الرأي العام غير الرسمي (أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة).[1]

ان اهتمام غرامشي بالبنية الفوقية جعله يفرق بين مجتمعين: المجتمع السياسي وهو جهاز قهري موجه يشمل الشرطة والقانون، هذه الوظيفة القهرية يقوم بها ويضمنها مجموعة من الموظفين المتخصصين "جهاز البيروقراطي" وهو موجه اساسا لجعل ارادة الجماهير متطابقة مع الشكل الانتاج، والمجتمع المدني الذي يشمل بما يمثله من احزاب ونقابات وجمعيات ووسائل اعلام الذي يقوم بوظيفة الهيمنة الإيديولوجية.[2]

يتضح من خلال ما سبق ان التاريخ للمفهوم منذ نشأته الاولى في بيئته الاوروبية (القرن الثامن عشر) حتى اليوم لابد ان يقترن بأمرين أساسيين، الوضع الاقتصادي الاجتماعي في مجتمع معين وفي مرحلة تاريخية محددة، فقد استعان به مفكرو عصر التنوير للفصل بين فضاء مجتمع الاقتصاد التجاري باعتباره يمثل النواة الأولى لتطور الرأسمالية والفضاء السياسي المقنن وهو تحت سيطرة عصر الإقطاع بما يحمله من طبقة اجتماعية جديدة (البرجوازية).

2- المجتمع المدني والموجه الثالثة الديمقراطية:

لقد تغيرت الاوضاع في الثمانينيات اذ بدأ الحديث عن ما يسمى "بالمجتمع المدني الثاني" او" المجتمع المدني و الموجة الثالثة للديمقراطية ".وهي تدخل في اطار التحولات السياسية التي شهدها العالم في فترة التسعينات مرتبطة اساسا بتمدد الديمقراطية الليبرالية واتجاه الدول نحو الحكامة الديمقراطية أو انتقال من حكومة اقل مساءلة إلى حكومة أكثر مساءلة اي الديمقراطية الليبرالية التي ميزت نظام ما بعد الحرب الباردة، حيث

[1] الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح، المرجع سابق، ص 16.

[2] عمر فرحاتي، عبد العالي دبلة، اهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية، مجلة المفكر، العدد 10، 2006، ص 91.

عبر عنه "فوكوياما " و" هنتينغتون " عن ميلاد ثقافة سياسية عالمية جديدة كنتيجة لتوجهات التحول التي عرفتها دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء تجاه العملية الانتخابية والابتعاد عن الدكتاتورية،[1]أو ما يعرف "بالموجة الثالثة للديمقراطية ؛ التي عبر عنها هنتينغتون "؛ في مقاله الصادر عام 1991 حول "ديمقراطية الموجة الثالثة " وهي المرحلة الحاسمة كونها تمت في إطار بيئة دولية تتميز بما يلي:[2]

- اتساع عمق أزمات الشرعية للأنظمة التسلطية في العالم في الوقت الذي يتم فيه قبول القيم الديمقراطية بشكل كبير، في حين أن تلك النظم لم تحقق شرعية الأداء بسبب الفشل الاقتصادي وأحيانا العسكري.
- النمو الاقتصادي العالمي غير المسبق منذ سنوات الستينات الذي أدى إلى ارتفاع في مستويات المعيشة وارتفاع التعليم والتوسع في دور الطبقة الوسطى في العديد من الدول.
- التحول الأساسي في عقيدة ونشاطات الكنيسة الكاثوليكية الذي تجلى بوضوح في مجلس الفاتيكان الثاني (1963/ 1965) وكذا التحول في الكنائس الكاثوليكية الوطنية من التأييد والدفاع عن ما سمى بالحفاظ على الوضع القائم STATUSQUO إلى معارض للتسلطية.
- التغيير في سياسات القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية.
- تداعيات كرة الثلج أو ما يسمى تأثير حالات الانتقال في دول الموجة الثالثة على الدول الاخرى، وذلك بتحفيزها نحو الانتقال الديمقراطي.

---

[1] وروبيك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءات في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة**، تر (سعيد منتاق)، الكويت: عالم المعرفة، 2017، ص52.

[2] المرجع نفسه، ص ص 60-64.

ولهذا فتحت هذه التغيرات الجوهرية في النظم السياسية على مستوى العالم الباب أمام رياح الديمقراطية والعمل على تطبيقها كنظام سياسي قائم على احترام التعددية والتداول على السلطة من خلال إجراء انتخابات دورية نزيهة على مستوى المجالس التشريعية والمجالس المحلية، وكذلك مراعاة حقوق الإنسان بما تشملها حرية تكوين الأحزاب السياسية وإطلاق حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني وحرية التنظيم بشكل عام، وضمان حرية التفكير وحرية التعبير؛ وهي في الوقت نفسه تمثل القواسم المشتركة للديمقراطية.[1]

المطلب الثالث: المجتمع المدني في الفكر العربي.

1- المجتمع المدني في العالم الإسلامي القديم.

في العالم الإسلامي كان يسود المجتمع الإسلامي الولاء والطاعة للحاكم دون محاولة التغيير مادام هناك حكم بالشريعة التي تنص بطاعة ولي الأمر.

وقد مر المجتمع المدني في بداياته في الدولة الإسلامية بتأسيس المجتمع الأهلي حيث أن تسمية المجتمع المدني بهذه العبارة يفرض مفارقة منهجية معقدة، بتعبير يدل على ارتباطه بالتجربة العربية التي تعني معارضة الإقطاع وسلطة الكنيسة، الأمر الذي يتعارض مع المبادئ والتجربة العربية الإسلامية، وأول خطوة للتأسيس كانت المسجد الذي مثل مدرسة التعليم ومراكز للتجمع ومحلاً للمؤتمرات ومكانا لأبعاد الشورى وحل الخلافات، لذلك أعتبر أول مؤسسات أهلية، والخطوة الأخرى هي إصدار الصحيفة أو الوثيقة التي تنظم الحياة بين المسلمين وغيرهم خاصة اليهود، والواقع أن هذه الصحيفة هي أول نص سياسي يؤكد على حقوق المسلم وواجباته ويعلن حماية أهل الكتاب واليهود، ويعتبر الدستور الإسلامي الأول، وعلاوة على ذلك فقد سمي

[1] ورويك موراي، المرجع السابق، ص 65.

المجتمع الإسلامي الأول الذي استقر في المدينة مجتمعاً مدنياً مع كون كلمة «مدني» هنا تشير إلى تأسيس المدينة التي كونت من شرائح المسلمين المتحالفة على أسس قبلية وجغرافية.[1]

لقد اكتسب المجتمع المدني في عهد الرسول﴿ ﷺ ﴾ العديد من المميزات والخصائص التي تعبر عن الطابع العربي الإسلامي في ظل قيادة الرسول﴿ ﷺ ﴾، فقد جعل نظام للملكية وحدد نظام الميراث وغير ذلك من القواعد التي ضمنت نجاح المجتمع الإسلامي من كافة الجوانب.[2]

2- المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن بوادر المجتمع المدني وأشكاله الأولى نشأت منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث تشكلت النقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين، وكذلك الجمعيات التعاونية وسواها من المنظمات التي تدخل في إطار تعريف المجمع المدني. ويعود تأخر الحديث عن المجتمع المدني في العالم العربي إلى عدة أسباب منها:[3]

أ): أن الدولة العربية في شكلها القانوني عندما ظهرت لم تكن إفرازاً طبيعياً لنمو اقتصادي اجتماعي ثقافي ذاتي بل ظهرت بوصفها جزءاً من الميراث الاستعماري، لذا فقوتها من قدرتها العميقة بما امتلكته من آليات العنف واستعمال القوة كأداة من أدوات حفظها وبقائها.

ب): أن المثقفين العرب قبلوا الدولة والدور الذي قامت به منفردة في قيادة المجتمع لفترة طويلة. امتدت منذ مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى أوائل السبعينات من القرن العشرين.

---

[1] الطاهر بلعيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، ديسمبر 2006، ص 226.

[2] المرجع نفسه، ص 227.

[3] عبد الغفار شكر، "نشأة وتطور المجتمع المدني ومكوناته وإطاره التنظيمي"، من الموقع: يوم 2019/04/15 www.ahewar.org/debat.show.art.asp?aid=24930

وينظر إلى الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي وفق تحديدات مختلفة لبنيته ومضمونه، فيجعل البعض المفهوم مفتوحا يتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة وقسم آخر يختصر المفهوم في البنى الحديثة فقط، واتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل قيود تحد من سلطة الدولة في كل المجالات.

المبحث الثالث: مفهوم العمل الطوعي.

يعتبر العمل الاجتماعي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، حيث يكتسب العمل الاجتماعي أهمية بالغة، فالحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو النامية لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، وهذا يعود الى تعقد ظروف الحياة وازدادت الاحتياجات الاجتماعية، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام.

المطلب الأول: تعريف العمل التطوعي:

1- العمل التطوعي لغةً[1] :

قال ابن فارس: طَوع " الطاء والواو والعين أصل صحيح واحد يدل على الإصحاب والانقياد".

يقال: طاعه يطوعه، إذا انقاد معه ومضى لأمره، وأطاعه بمعنى طاع له.

والعرب تقول: تطوع، أي تكلف استطاعته، وأما قولهم في التبرع بالشيء، قد تطوع به لكنه لم يلزمه، لكنه انقاد مع خير أحب أن يفعله، ولا يقال هذا إلا في باب الخير والبر.

وقال ابن الأثير في أصل المطَوع: " المتطوع، فأدغمت التاء في الطاء وهو الذي يفعل الشيء تبرعاً من نفسه وهو تفعل من الطاعة"، كما قال ابن منظور: التطوع ما تطوع به من ذات نفسه مما لا يلزمه فرضه كأنهم جعلوا التفعل اسماً كالتنوط، وقال: تطاوع للأمر وتطوع به، وتطوعه تكلف استطاعته.

[1] السعيد البدوي، **المجتمع المدني دراسة في المفهوم والابعاد**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، ص ص 1-9.

2- العمل التطوعي اصطلاحاً:

يمكن رصد بعض التعاريف للعمل الطوعي كما يلي:

- عند الفقهاء الدين: التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات، مأخوذ من قوله تعالى: "**ومن تطوع خيراً**".[1]
- عند علماء الاجتماع: عرفه الدكتور سيد أبو بكر حسانين: (التطوع: هو ذلك المجهود القائم على مهارة أو خبرة معينة والذي يبذل عن رغبة واختيار بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة.[2]
- عرف مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية العمل التطوعي انه: ذلك الجهد الإنساني الذي يبذل من أفراد المجتمع، بصورة فردية أو جماعية ويقوم بصفة أساسية على الرغبة والدافع الذاتي، سواء أكان هذا الدافع شعوريا ولا يهدف المتطوع تحقيق مقابل مادي او ربح خاص بل اكتساب شعور الانتماء إلى المجتمع وتحمل بعض المسؤوليات التي تسهم في تلبية احتياجات اجتماعية ملحة أو خدمة فضية من القضايا التي يعاني منها المجتمع. [3]
- كما يعرف صلاح الدين جوهر العمل التطوعي: على انه ذلك الجهد الذي يبذله أي إنسان من اجل مجتمعه بلا مقابل وفيه يتحمل مسؤوليات العمل من خلال المؤسسات الاجتماعية القائمة على إرضاء المشاعر ودوافع إنشائية داخلية خاصة تلقي المرضى أو القبول من قبل المجتمع.[4]

---

[1] السعيد البدوي، المرجع السابق، ص 12.

[2] كمال الجزولي، **الابعاد الإنسانية للمجتمع المدني**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا حركية، رقم 22، 2006، ص 35.

[3] المرجع نفسه، ص 36.

[4] أحمد إبراهيم حمزة، **العمل التطوعي (الواقع والمأمول)**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015، ص 26.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف العمل الطوعي على انه: تقديم شيء للغير فردا أو جماعة، دون مقابل وقد يكون الشيء نقديا أو عينيا أو خدمة أو جهدا ماديا أو عقليا، وذلك دون أن ينتظر من يقدمه مقابلا على أي نحو إلا أن يكون رضاؤه عن الذات أو التقرب إلى الله أو علو الشأن بين أفراد المجتمع الصغير أو الكبير.

المطلب الثاني: نشأة وتطور العمل التطوعي.

إن العمل التطوعي في المجال الاجتماعي نشأ بنشأة الإنسان، فقد نشأ في كل مجتمع إنساني، وفي كل مكان نشأت فيه حضارة من الحضارات، أو ديانة من الديانات وقد تطور العمل التطوعي بتطور المجتمعات الإنسانية.

1- العمل التطوعي في الحضارات القديمة:

أ- القدماء المصريين:

دلت الرسوم الموجودة على جدران معابد قدماء المصريين وقبورهم على أن العمل التطوعي المتمثل في مساعد الفقراء كان موجود لديهم خاصة في حفلات الأسر الملكية، وكان المواطنون العاديون يقدمون تبرعاتهم للمحتاجين، فقد كانت المعابد هل التي تتلقى تلك المساعدات والتبرعات من محاصيل الأرض ومنتجات الماشية، لتوزيعها على الفقراء بمعرفة الكهنة، فقد عرف قدماء المصريين الكثير من أعمال التطوع في مجال البر والإحسان.[1]

[1] التيجاني مصطفى محمد صالح، **نظام العمل في الحضارات القديمة**، الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 1999، ص 25.

ب –الرومان والإغريق:

كانت الحضارة اليونانية معاصرة لحضارة قدماء المصريين وقد كان اهتمام أغنياء اليونانيين القدماء موجها الرعاية أبناء السبيل وتوفير الطعام والمأوى للغرباء، تقديم المساعدات للمحتاجين، والغالب على هذه الحضارة قيام خزانة الدولة نفسها بالرعاية الاجتماعية لشعبها، أما الرومان فقد انقسم مجتمعهم الى أشراف و عامة، أما الأشراف فقد كانوا يملكون كل شيء، و العامة أتباع للأشراف و ليس لهم حقوق أو كيان وقد تطورت الأمور في هذه الحضارة بعد كفاح العامة الذي أدى الى تحقيق المساواة بين الجماعتين و في هذه الحضارة أي الرومانية كان العمل التطوعي يتمثل في طبقة النبلاء فهم الذين يوزعون القمح على الفقراء عندما يشتد القحط.[1]

2– العمل التطوعي في الأديان السماوية:

ان العمل التطوعي وجد منذ القدم، وقبل ظهور الأديان السماوية إلا أنهما لم يتخذا طريق واضحا إلا عند نزول أول الشرائح السماوية، فقد دعت الأديان السماوية الثلاثة: الإسلامية واليهودية والنصرانية إلى العمل التطوعي في المجال الاجتماعي، ونستطيع ان فذلك على هذا من خلال استعراض لبعض ملامح الرعاية الاجتماعية، كما وجدت في الأديان السماوية ".

اليهودية: كثير من نصوص العهد القديم تحدد نماذج لما نعرفه اليوم باسم الرعاية والعمل التطوعي من خلاله، ودليل على ذلك الوصايا العشر التي نزلت على موسى عليه السلام والتي منها: [2]

– افتح يدك لأخيك المسكين والفقير في أرضك.

[1] بركاني نور الهدى، "العمل التطوعي الجمعوي من خلال مواقع التواصل الاجتماعية"، مذكرة الماستر،(جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاجتماعي والإنسانية، قسم الإعلام والاتصال، ام البواقي، 2016–2017)، ص 56.

[2] أحمد إبراهيم حمزة، المرجع السابق، ص27.

– من يرحم الفقير يقرض الرب وعن معروفه يجازيه.

– لا ينهر فقير ولا يحقر مسكين النصرانية.

جاءت النصرانية في أقوالها غير المحرفة مكملة للديانة اليهودية واستمرارا لها في اتجاهاتها نحو الإحسان ورعاية المحتاجين وفي كثير من نصوص العهد الجديد (الإنجيل) نجد الأصول الأولى للرعاية الاجتماعية والتي يعبر عنها في مواضيع كثيرة؛ فالصدقة يقبل الصوم، ومعها تقبل الصلاة من سألك أعطه، و من أراد أن يقترض منك فلا ترده كل أنواع الهبات مرغوب فيها وقد اهتمت النصرانية برعاية الأيتام و الأرامل و أنشأت بيوت المحبة (الملاجئ) وفي كل الأحوال هناك دور كبير للعمل التطوعي، فالنصراني الموسر يعطي الكنيسة العمل المشروعات الخيرية المختلفة .[1]

الدين الإسلامي:

لما كان الإسلام آخر الديانات السماوية، فقد جاء بنظام متكامل للرعاية الاجتماعية، يقوم على أساس التكافل الاجتماعي والتعاون بين الناس في سبيل الخير وخص الإسلام على البر والرحمة والعدل والإحسان.[2]

المطلب الثالث: أهداف العمل التطوعي:

ذهب العديد من الباحثين الى ان العمل التطوعي يسعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، فيما تؤكد جميع أدبيات التنمية الحديثة بأن بلوغ التنمية المستدامة مرهون بتعزيز الشراكة بين القوى الفاعلة في المجتمع وهي القطاع العام والأهلي والخاص، وبقدرة الأجهزة المعنية على تفعيل دور الجمعيات الأهلية، أو ما طلق عليها مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها شريكا في العملية التنموية.[3]

[1] أحمد إبراهيم حمزة، المرجع السابق، ص72.

[2] التيجاني مصطفى محمد صالح، المرجع سابق، ص 57.

[3] احمد علي محمود، **المجتمع المدني: المنطلقات والنتائج**، القاهرة: دار الامة للنشر والتوزيع، 2006، ص28.

إن الحراك الاجتماعي للجمعيات الأهلية يقوم على استثمار القدرات و الطاقات البشرية المتوفرة، و ينظم الاستفادة من الإمكانات المتاحة للتوعية بالمشكلات الاجتماعية و انعكاساتها على المجتمع بهدف المحافظة علي الأمن الاجتماعي من جانب، و تقدم الدعم اللازم لتفعيل العمل التطوعي من اجل تطوير برامجه و توسيع قاعدة المشاركة الأهلية من جانب أخر، إن النشاط التطوعي يمثل جانبا مهما من جوانب التنمية وعنصرا أساسيا لتعزيز الشراكة المجتمعية التي تقوم على أساس من المبادرة الذاتية، والمشاركة الإيجابية من كافة شرائح المجتمع.[1]

وهناك أهداف عديدة للتطوع منها ما هو متعلق بالمتطوع وبالجهة التي تطوع بها وبالمجتمع ككل، ويمكن تحديد بعض هذه الأهداف كما يلي:[2]

- ✓ تخطي الحواجز السلبية والانعزالية في المجتمع.
- ✓ تعبئة الطاقات البشرية والمادية وتوجيهها وتحويلها إلى عمل اجتماعي.
- ✓ إزالة أسباب التخلف وتوفي أسباب التقدم والرفاهية لأفراد المجتمع وبالوسيلة الأيسر وصولا والأسلوب الأفضل أداء والأكثر نفعا.
- ✓ سد الفراغ في الخدمات وتوسيع قاعدتها في تحقيق مبدأ الكفاءة والوصول الى تحقيق مبدأ العدل.
- ✓ توثيق العلاقات الأساسية بين الأفراد والجماعات لإيجاد التفاعل الأفضل في الحياة والسعادة الابقى للإنسان.
- ✓ تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة إلى طاقات قادرة عاملة ومنتجة.

[1] احمد علي محمود، المرجع السابق، ص 32.

[2] محمد أحمد ناصر، **ابعاد واهداف المجتمع المدني**، الخرطوم: دار الامة العربية للنشر والتوزيع،2009، ص45.

- ✓ حفظ التوازن في حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية.
- ✓ دعم العمل الحكومي ومؤازرته وزيادة فاعليته وكفاءته.

بالإضافة الى القيام بخدمات تعتمد على جهود المواطنين وحدهم والجهود الذاتية دون تدخل من جانب الحكومة، وبهذا كله تقوى روح الانتماء إلى المجتمع الحرص على مصالحه واكساب المتطوع خبرات اجتماعية كثيرة تساعد على تكامل شخصيته.[1]

[1] نوح محمد عبد الحي، **الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص118.

يعود الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني الى التصورات المختلفة لبنيته ومضمونه، فيجعل البعض المفهوم مفتوحا يتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة وقسم آخر يختصر المفهوم في البنى الحديثة فقط، واتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل قيود تحد من سلطة الدولة في كل المجالات.

في حين يمثل النشاط التطوعي جانبا مهما من جوانب التنمية وعنصرا أساسيا لتعزيز الشراكة المجتمعية التي تقوم على أساس من المبادرة الذاتية، والمشاركة الإيجابية من كافة شرائح المجتمع.

سبق وان تطرقنا في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى مفهوم المجتمع المدني والعمل الطوعي، حيث توصلنا إلى نتيجة مفادها أن المجتمع المدني يلعب دور الحاضن بالنسبة العمل الطوعي فهو الذي ينتج قيم الممارسة الطوعية ويضمن تواجد وحماية هذه القيم والدفاع عنها، وفي حالة الجزائر نتساءل عن طبيعة القيم التي يبنى عليها هذا المجتمع المدني قبل الحديث عن دور هذه القيم في تفعيل الممارسة الطوعية أو على العكس كبحها وتعطيل تطورها، فمن خلال هذا الفصل نعرض مضامين المجتمع المدني الجزائري من خلال تطوره عبر الحقب، لننتقل الى دوره في تفعيل العمل الطوعي بالارتكاز على آليات الإنعاش وبطبيعة الحال تقصي مختلف المعيقات التي تكبح انتعاش هذه القيمة الأساسية في المجتمع المدني.

المبحث الأول: تطور المجتمع المدني الجزائري.

عرف المجتمع المدني الجزائري تطورا خلال الفترات التاريخية التي استجابت الى مختلف المتغيرات المؤثرة في طبيعته، سواء كانت منبثقة من ذاته او من البيئة المحيطة به.

المطلب الأول: المجتمع المدني خلال الفترة الاستعمارية.

قد يبدو الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية أمرا صعبا وربما غير مقبول، أو يحمل شيء من الابتذال، كنا هنا لسنا بصدد الحديث عن مجتمع مدني مطابق للتجربة الغربية، بل نتحدث عن ممارسة جنينية أولية في تنظيمات لم ترق بعد إلى مستوى التنظيم الحديث.[1]

ولا بد في البداية من التأكيد على أن العلاقة التي سادت بين الدولة الاستعمارية والمجتمع الجزائري طيلة قرن وثلاثين سنة من الوجود الفرنسي بالجزائر، قد تميزت بطابع عدائي متبادل، فالشعب الجزائري لم يكف لحظة عن مواجهة الاحتلال الفرنسي سواء كان باستعمال المقاومة المسلحة في المرحلة الأولى أو العمل السياسي في المرحلة الثانية ثم العودة إلى الخيار العسكري من جديد في المرحلة الأخيرة.[2]

لذلك فإن المجتمع الجزائري لم يعرف فترات من الاستقرار تسمح له ببلورة وتنظيم روابط وجمعيات ومنظمات اجتماعية، فالممارسات القمعية للمستعمر حالت دون ذلك، لكن ذلك لم يمنع من وجود بعض التنظيمات الأقرب إلى المجتمع المدني وتمثلت في الزوايا والطرق الدينية، التي ضلت حاضرة طيلة الفترة الاستعمارية، وخضعت أحيانا لمحاولات الاستمالة من طرف السلطة الفرنسية.[3]

---

[1] المنصف وناس، **تطور المجتمع المدني الجزائري**، الجزائر دار الشهاب للنشر والتوزيع، 2017، ص 106.

[2] المرجع نفسه، ص 107.

[3] جورج الراسي، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**، بيروت: مركز الدراسات العربية، سنة 1996، ص 225.

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فقد شهدت بروزا لبعض الجمعيات والأندية التي سمحت السلطات الاستعمارية بتأسيسها في إطار سعيها لإشراك الجزائريين ظاهريا في إدارة الشؤون الخاصة بالمستعمرة الفرنسية، وظهرت لذلك تيارات وتجمعات متباينة التوجه، ولعل بداية تشكل هذه الجمعيات يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى بقليل،[1] ويمكن أن نميز بين ثلاثة تيارات أساسية في "المجتمع المدني" لتلك الفترة:

1- التيار الاندماجي:

كان الهدف من التيار يهدف إلى إدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية كمرحلة أولى في عملية إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي ويعود ظهور هذه الحركة إلى السنوات الأولى للقرن الماضي، إذ يعتبر تشكيل جماعة "الشبان الجزائريين" سنة 1911 كأول تعبير عن المطالب بالطرق السلمية وذلك من خلال المناداة بإدخال إصلاحات اجتماعية في إطار النظام الاستعماري تسمح للأهالي بالحصول على كامل حقوق العضوية في المجتمع الفرنسي، ويعتبر د_ بن جلول، وفرحات عباس من أبرز زعماء التيار الاندماجي الذي تأسس تحت لوائه تنظيم جديد سنة 1927 عرف باسم فدرالية الأهالي الجزائريين.[2]

وإذا عدنا إلى تركيبة هذا التيار فإننا نجده يتشكل أساسا من الطبقة البرجوازية المؤلفة من أطباء ومحامين وضباط متقاعدين، الأمر الذي جعلهم يهتمون أكثر بمصالحهم الخاصة، ويبدو ذلك واضحا من خلال تركيزهم على المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية حتى تتاح لهم فرصة الارتقاء في السلم الاجتماعي

[1] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

واحتلال مناصب عليا في أجهزة الإدارة الفرنسية، وبد إخفاق هذه الجماعة في تحقيق مطالبها تحولت إلى الاتجاه الراديكالي الثوري والتحقت بجبهة التحرير الوطني بعد سنتين من اندلاع الثورة.[1]

2- التيار الإصلاحي:

تعتبر جمعية العلماء المسلمين خير معبر عن التيار الإصلاحي الذي شكل جانبا مهما من حركية "المجتمع المدني" أثناء الاستعمار، وربما كان النموذج الأكثر نضجا في أسلوبه ووسائل عمله.

كان اهتمام جمعية العلماء المسلمين التي تأسست سنة 1931 منصبا على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الايدولوجيا الاستعمارية، لذلك طالبت بحرية تدريس اللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة، إيمانا منها بأن ذلك كفيل بضمان الوجود المتميز للأمة الجزائرية، وبالتالي تسهيل مهمة فصلها عن فرنسا، وكانت جهود الجمعية منصبة على نشر اللغة العربية وتصحيح المعتقدات الدينية، كما حرصت على تأكيد الانتماء العربي الإسلامي للأمة الجزائرية، وكانت وسائلها في ذلك إنشاء المعاهد والمدارس الحرة وتأسيس النوادي العلمية (نادي الترقي)، وكذا بواسطة النشرات الدورية التي كانت تصدرها كـ "المنتقد" و"الشهاب"، ورغم تأثيرها الواسع وانتشارها عبر العديد من أرجاء الوطن حافظت الجمعية على طابعها الجمعوي البعيد عن التحزب السياسي، على الرغم من أن نشاطاتها كثيرا ما حملت مضامين سياسية، غير أنه من بداية الثورة المسلحة التحق أعضاء الجمعية بجبهة التحرير الوطني.[2]

[1] Decembre green, lara luehrman, comparative politics of the third world, New York : lynne rener publishers, 2013, p 17.

[2] عبد الحميد الأنصاري،"نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، مجلة المستقبل، عدد 27، اكتوبر 2001، ص 103.

3_ التيار الشيوعي:

ظهر هذا التيار داخل المجتمع الجزائري بإنشاء فرع للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر سنة 1936 وذلك قصد إضعاف "نجم شمال إفريقيا" الحزب الذي قطع ارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي، فأغلب أعضاء هذا الفرع كانوا من الأوروبيين، لذلك سرعان ما تحول إلى المطالب الاندماجية المنحصرة في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تخفف أتعاب المسلمين الجزائريين، لقد كان الشيوعيين الجزائريين مرتبطين أكثر بقوى خارجية حالت دون تعبيرهم عن التطلعات الحقيقية للمجتمع الجزائري، لكن بعد مجازر 8 ماي 1945 اتجه الشيوعيون أكثر نحو المطالب الاستقلالية، وعند بداية الثورة المسلحة ترددوا في الالتحاق بها إلى غاية اعتراف الاتحاد السوفييتي بها.[1]

3- الاتجاه الثوري:

كان بروز التيار الثوري داخل المجتمع الجزائري نتيجة منطقية للاضطهاد الذي مارسه المستعمر طيلة فترة وجوده، وكذلك لشكل الحركات الاندماجية والشيوعية في تحقيق مطالب الاندماج والمساواة.

في سنة 1926 أسس العمال الجزائريين في المهجر حركة سياسية أطلقت على نفسها اسم "نجم شمال إفريقيا" ومنذ البداية كانت حركة نجم شمال إفريقيا أكثر راديكالية في المبادئ والممارسة السياسية الأخرى، وتقوم الحركة على جملة من المبادئ أهمها: الاستقلال التام للجزائر، الانسحاب الشامل للقوة المحتلة، تأسيس حكومة وطنية واحترام اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية، وبسبب هذا الموقف الراديكالي حلت الحركة مما دفع بـ "مصالي الحاج" زعيمها الأول إلى تأسيس حزب الشعب سنة 1937 تم حركة انتصار الحريات

[1] أحمد سعد الله، **تاريخ المغرب العربي الاجتماعي**، الرياض: دار المغرب الإسلامي، 2014، ص 313.

الديمقراطية سنة 1947، هذه الأخيرة كانت مهد النخبة التي تزعمت فيما بعد الكفاح المسلح خلال تأسيس جبهة التحرير الوطني.[1]

ويمكننا القول أن المجتمع الجزائري قد عرف إلى غاية سنة 1954 تاريخ اندلاع الثورة المسلحة أشكالا من التنظيمات والجمعيات وإلى حد ما لأحزاب كانت لها الاستقلالية اتجاه السلطة الاستعمارية بل وقامت أساسا على معاداتها ورفضها، وهذه التنظيمات مثلت نواة المجتمع المدني الذي عمل على بلورة الوعي الوطني لدى فئات المجتمع المختلفة التي اتحدت تحت لواء جبهة التحرير الوطني التي ضمت إليها جميع حساسيات المجتمع المدني بما فيها نقابة العمال التي أسست سنة 1956 (UGTA) واتحاد الطلبة الذي أسسه الطلبة الجزائريين في فرنسا (UGEMA)، كما أنه لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني دون الإشارة إلى الدور الذي لعبت الكشافة الجزائرية الإسلامية التي أسسها" محمد بوراس" سنة 1935 في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية.[2]

المطلب الثاني: المجتمع المدني في ظل نظام الحزب الواحد.

أدت سنوات التحريرية السبع، والطبيعة الشرسة لهذه الحرب إلى ذوبان كل حركات المجتمع المدني وانصهارها في بوتقة جبهة التحرير الوطني، التي بقدر ما كانت جبهة لمواجهة العدو كانت أيضا جبهة مفتوحة على كل التيارات والحساسيات التي لم تكن تتفق على أكثر من ضرورة تحرير الجزائر المسلمة من المستعمر الفرنسي.

وكان منتظرا بعد استقلال الجزائر وقيام الدولة الوطنية أن يعود المجتمع المدني بمختلف توجهاته إلى لعب دوره المنوط به في التعبير عن قيم المجتمع ومبادئه وبلورة أنماط المشاركة والتعبير السياسي، لكن

[1] أحمد سعد الله، المرجع السابق، ص 315.

[2] المرجع نفسه، ص 321.

المجتمع المدني سرعان ما توقف عن التطور بمجرد أ انبثقت الدولة الوطنية وقد لا يكون توقف عن العمل، لكنه عاد خارج إطار الفضاء السياسي الذي تحكمه الدولة، أي أنه عاد إلى وضع طبيعي كان مميزا له في المرحلة الاستعمارية.[1]

والأطراف التي ساهمت في النضال والكفاح والمقاومة السياسية والمسلحة، لم توفر لها القيادة السياسية مجالات ملائمة، فقد كان الخطاب الثوري العنيف الذي واجهت به الحركة الوطنية الاستعمار، لقد كانت سياسة الإقصاء هي السائدة، وفوتت الفرصة بذلك على مختلف الأطراف للمشاركة في بناء الدولة، إذ كان هناك اليسار الثوري واليمين البرجوازي والفكري، والمحافظ، والإصلاحي الديني والسياسي... وكانت هناك حاجة إلى فضاءات جديدة، وكانت هناك حاجة ماسة إلى عدم الاستغناء عن كل هذه التيارات لما كانت تمثله من ثراء اجتماعي للأمة.[2]

لعل أبرز دليل على ما عرفه المجتمع المدني من ممارسات قمعية من طرف السلطة السياسية التي قامت بعد الاستقلال بدعم من الجيش، هو منع جمعية العلماء المسلمين التي كان لها دور أساسي إبان الاستعمار، حيث عملت على حماية الهوية الوطنية من الاندثار، منعها من استئناف نشاطها في إطار قانوني منظم.[3]

ولابد أن نشير هنا إلى طبيعة النظام الذي نصب غداة الاستقلال سنة 1962 حتى نعرف حقيقة هذا الكسوف الذي عرفة المجتمع المدني في هذه الفترة، فمنذ افتكاك الاستقلال كانت الدولة الجزائرية تحت حماية ومراقبة الجيش، فالجيش الوطني هو الذي ساند بن بلة عن إعلان الاستقلال، وهو الذي أقاله عندما حاول هذا الأخير أن يحكم بصفة منفردة، والجيش هو الذي فرض ترشيح بن جديد لرئاسة الجمهورية بعد

[1] ثنيو نور الدين،" الدولة الجزائرية...المشروع العصي"، المستقبل العربي، العدد 242، 2008، ص 29.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

موت بومدين، فنحن هنا أمام نموذج يراقب فيه الجيش الحزب الحاكم من خلال الأمن العسكري، أما الحزب فهو يراقب كل منظمات المجتمع المدني التي تحولت إلى أجهزة لتأطير مختلف الفئات الاجتماعية.[1]

كانت المهمة الأساسية للمنظمات الجماهيرية التابعة للحزب، التي كانت تعتبر إلى جانب الزوايا والطرق الدينية والنقابة مؤسسات المجتمع المدني الوحيدة في تلك الفترة، كانت مهمتها تعبئة الجماهير وتوعيتها بمشروع الحزب الواحد.[2]

أما إذا اتجهنا إلى العمل النقابي باعتباره أحد أقطاب المجتمع المدني، فإننا نجد الطبقة الشغيلة الجزائرية كانت لها تجربة نضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية، لكن مع صعود المقاومة التحريرية أسس العمال الجزائريون منظمة نقابية مستقلة عن النقابة الفرنسية سنة 1956، وعند استرجاع الجزائر لاستقلالها وقع اتفاق بين جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين في 20 ديسمبر 1962[3] يضمن بموجبه الحزب الاستقلال الذاتي للمنظمة النقابية، لكن الحزب سرعان ما خرق هذا الاتفاق عندما سعى خلال أول مؤتمر للنقابة إلى فرض مرشحه لرئاسة التنظيم النقابي الوحيد، ومنذ ذلك التاريخ خضعت النقابة إلى الحزب الذي خضع بدوره إلى السلطة الحاكمة، غير أن خضوعها لم يمنع العمال من تنظيم إضرابات دون أخذ موافقة هياكل النقابة، وكانت هذه الإضرابات تهدد الشرعية التي تستند إليها السلطة المؤسسة على الخيار الاشتراكي، فكانت النتيجة أن وقع اتفاق بين العمال والسلطة يضمن بموجبه العمال

[1] عبد القادر الزغل، "المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي"، الوطن العربي، العدد 24، 14 أكتوبر 2013، ص 462.

[2] المرجع نفسه، ص 463.

[3] المرجع نفسه، ص 463.

الحفاظ على مناصبهم بغض النظر على مستوى الإنتاج وبموجبه العمال الحفاظ على مناصبهم بغض النظر على مستوى الإنتاج والمردودية الاقتصادية، وبالمقابل يلتزمون بخط الحزب وتوجيهاته.[1]

إذ تمكنت السلطة الحاكمة من التحكم في النقابة العمالية وإبعادها عن لعب دورها الأساسي في التعبير عن المطالب العمالية بصدق واستقلالية، أما فيما يخص الزوايا والطرق الدينية فلا يمكن اعتبارها جزءا هاما من المجتمع المدني في هذه الفترة على اعتبار أنها لم تكن ذات نشاط معرض أو مستقل عن السلطة، ولعبت دور المزكي والمؤيد الدائم لتوجهات السلطة، فالمجتمع المدني الذي عرف بداياته الجنينية في الحقبة الاستعمارية شهد خلال فترة الحزب الواحد كسوفا وترتجعا رهيبا، حيث كاد يكون منعدما، فالدولة المركزية تمكنت من احتواء جميع المنظمات الجماهيرية بواسطة جهاز للحزب الذي لعب دور المراقب والموجه، وفقدت بذلك هذه المنظمات أهم خصائص مؤسسات المجتمع المدني وهي الاستقلالية اتجاه أجهزة الدولة.[2]

لعل هذا التراجع الذي شهده المجتمع المدني كان له انعكاسه المباشر على السياسي للبلاد الذي اتسم بالتسلط واستبداد الرأي الآخر، وعدم القبول بمبادئ التعددية والتداول كأساس لبناء ديمقراطية حقيقية، ولعل الانسداد الذي عرفه النظام السياسي نهاية الثمانينيات يعود في شق مهم منه إلى هذا الغياب أو التغييب للمجتمع المدني، فكانت انتفاضة أكتوبر 1988 أصدق تعبير عن الأزمة التي عرفها النظام القائم، وانتهت بمجموعة من الإصلاحات التي عبر عنها دستور 1889.[3]

المطلب الثالث: المجتمع المدني في عهد التعددية الحزبية.

لقد تعددت القراءات واختلفت في تفسير انفجار ثورة أكتوبر 1988 الذي شكل المنعرج في تحول النظام السياسي الجزائري من عهد الأحادية الحزبية المفرطة إلى التعددية الحزبية المبتذلة(أكثر من ستين حزب)،

[1] أحمد سعد الله، المرجع السابق، ص 335.

[2] المرجع نفسه، ص 338.

[3] عبد الرحمان بن احمد، **تاريخ الجزائر الحديث**، بيروت: دار الثقافة، 2005، ص 41.

لكن ما يهمنا في هذا المقام هو موقع المجتمع المدني من هذا التحول، فالواضح أن قوى المجتمع المدني التي كانت مغيبة في ظل النصوص التي حكمت الجزائر من 1962 إلى 1988 لم تكن هي محرك هذا التحول، على الأقل لسببين، الأول؛ هو أن هذا المجتمع لم يكن مهيكل ومنظم والمنظمات الجماهيرية التي كانت موجودة على الساحة مثل النقابة والمنظمات المهنية، والمنظمات التابعة للحزب مثل: اتحاد الفلاحين، اتحاد الطلبة، اتحاد النساء...، كلها لم تكن تمثل منظمات المجتمع المدني بصورة فعلية لأنها كانت تفتقد أهم عنصر هو الاستقلالية تجاه السلطة وأجهزتها وكانت عبارة عن وسائل تعبوية في يد حزب الواجهة الظاهرية للسلطة الحقيقية، ثانيا؛ لأن الأحداث التي شهدها الشارع الجزائري أيام 4 ،5و6 أكتوبر 1988 جاءت بشكل عنيف وميزتها أعمال تخريب واسعة أدت إلى مواجهات مع قوات النظام مما خلف المئات من الضحايا ولعل من أهم ميزات عمل المجتمع المدني الطابع السلمي، والتعبير عن المطالب عبر الوسائل السلمية.[1]

بينما كانت قوى المجتمع المدني هي المستفيد الأول من نتائج انتفاضة أكتوبر التي كان من بين أهم نتائجها فتح المجال أما المجتمع المدني لينتظم ويعبر عن نفسه داخل الأطر القانونية، فدستور 1989 الذي جاء ليعبر عن التحول والتجديد في المسار السياسي للبلاد حمل لأول مرة الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات، وحق حرية الاجتماع وذلك في المادة 55 منه [2]، إضافة إلى جملة الحقوق الأساسية التي أقرها الدستور كحرية الصحافة وغيرها من الحريات التي سمحت ببروز مجتمع مدني متعدد ومتنوع.

ولعل السرعة الهائلة التي برز بها إلى الساحة العديد من الجمعيات والمنظمات المشكلة لهذا المجتمع المدني الناشئ تبرز تلك الرغبة القوية لدى فئات المجتمع في التعبير والانتظام، رغبة ترجمها العدد الهائل

[1] عبد الرحمان بن احمد، المرجع السابق، ص ص 44-48.

[2] سويقات أحمد، "التجربة الحزبية الجزائرية 1962-2004"، مجلة الرائد، العدد الرابع، ورقلة، 2006، ص 124.

من الجمعيات والنقابات والمنظمات الجماهيرية التي أسست فور صدور قانون الجمعيات، لكن مكونات المجتمع المدني هذه الحديثة العهد بالوجود، سرعان ما وجدت نفسها أمام امتحان صعب تمثل في الاتجاه المبكر نحو انتخابات تعددية لم تكن أي من الدلائل توحي بأنها سوف تتأسس لتحول سليم إلى الممارسة الديمقراطية الفعلية، فحداثة التشكيلات السياسية التي ملأت الساحة، وكثرتها كانت أسباب ساهمت في عرقلة هذا التحول.[1]

وعشية انتخابات ديسمبر 1991 وجد المجتمع المدني الناشئ بمختلف اتجاهاته نفسه مورطا في حقل اللعبة السياسية التي لم يكن أي من أطرافها يؤمن بقيم الديمقراطية فالجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن دار في فلكها من منظمات كانت تسعى لاستغلال التعاطف الشعبي معها لأجل الفوز في الانتخابات النيابية، ومن ثم فرض نموذج حكم جديد قد لا يكون مستندا إلى أسس ديمقراطية، أما الأحزاب الموصوفة بالعلمانية ومن تبعها من منظمات وعلى رأسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين فيعتقدون أن الانتخابات ليست دائمة وسيلة تعبير عن الديمقراطية ومادام أنها أسفرت عن صعود الإسلاميين فإن وقفها يصبح أكثر من ضروري، وهكذا دخلت قوى المجتمع المدني في صراع دامي، كان من المفترض أن يكون وجود المجتمع المدني بفعالية كفيلا بمنع الانزلاق نحوه، لكنه على العكس ساهم في إذكاء هذا الصراع والانحراف به نحو المزيد من الدموية والعنف.[2]

[1] جليد شريف، "تأثير عمل الجمعيات المدنية على اتخاذ القرار الإداري"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2016/2015)، ص 120.

[2] سويقات أحمد، المرجع السابق، ص 125.

المبحث الثاني: انعكاس طبيعة المجتمع المدني على العمل الطوعي في الجزائر.

إن المتأمل في هذه التركيبة المتعددة والمتنوعة والمتباينة أيضا لهذا المجتمع المدني يكشف دون شك ثراء المجتمع الجزائري وتعدد اتجاهاته وقناعاته وهذا التنوع من المفترض أن يعود بالنفع والفائدة على الممارسة الطوعية التي لا تتأصل ولا تتوطد إلا بوجود مثل هذه التعددية والحيوية في المجتمع المدني.

المطلب الاول: مقومات المجتمع المدني الجزائري للعمل الطوعي.

لكل مجتمع مدني في دولة معين مقومات يرتكز عليها تنعكس على دوره ومساره، حيث يستمد منها نشاطه في إثراء العمل التطوعي ولعل المجتمع المدني الجزائري له أيضا مقومات تميزه عن غيره، ويمكن تقصي اهم المقومات والمعوقات كما يلي:

1 – حداثة النشأة:[1]

لعلها تكون الميزة الأكثر بروزا ووضوحا فالمجتمع المدني في الجزائر وإن كان بدأ في البروز خلال الفترة الاستعمارية بممارسات اعتبرت جنينية ممهدة لنشأته الحقيقية، فإن ميلاده الفعلي من الناحية القانونية والفعلية يبدأ بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 ويمكن تحديد تاريخ 1990 كنقطة صفرية لبداية المجتمع المدني الحالي إذن من هذا المنطلق يكون المجتمع المدني في الجزائر حديث الوجود على الساحة ولعل ارتباط هذا الوجود بظهور التعددية الحزبية كان له تأثير على دور المجتمع المدني الذي لابد أن تكون نشأته سابقة عن الأحزاب السياسية حتى يتمكن من بلورة القيم والأفكار الممهدة للممارسة الديمقراطية، إذا ليس من المنتظر من مجتمع مدني حديث لم يكتسب بعد تقاليد عمل للمجتمع

[1] بورنية نبيل، " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في افريقيا "، مذكرة ماستر، (جامعة ال جزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية)، 2011، ص 55.

ككل، ولقد تزامنت هذه النشأة الحديثة للمجتمع المدني مع الأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر فالأمر الذي زاد من صعوبة بناء أس الممارسة السليمة لهذا المجتمع .

2 التعددية والتنوع:

إن استعراض مختلف بنى المجتمع المدني في الجزائر قد أبان عن حجم التعدد الذي يطبعه فهناك منظمات وجمعيات محلية ووطنية متعددة الاهتمامات والنشاطات، فمنها من يهتم بالحقل الثقافي ومنها من تنشط في المجال النقابي في حين هناك من تهتم بالشباب والنشاط الطلابي كما يمكن أن نلمس التعددية في اختلاف اتجاهات هذه انتماءات هذه الجمعيات، فمنها ذات التوجه الإسلامي والعروبي، ومنها ذات الميل العلماني، ومنها ذات الطرح الوطنين وفي هذا التنوع انعكاس واضح لطبيعة المجتمع الجزائري المتعدد البنى والاتجاهات.

3الطرح الثقافي الرمزي:

تعتبر أهم الخصائص التي تميز المجتمع المدني في الجزائر، خاصة خلال فترة التسعينات، فقضية الهوية الجزائرية: هل هي عربية إسلامية، أمازيغية متوسطية إفريقية، كثيرا ما طرحت في نقاشات المجتمع المدني وتفاعلاتهن كما تطرح أيضا المسألة اللغوية للنقاش بشكل دائم بين قوى المجتمع المدني (العربية، الأمازيغية، الفرنسية) وهذا النقاش لم يكن نخبويا كما في مجتمعات أخرى بل كان طرحا جماهيريا واسعا شاركت فيه شرائح اجتماعية واسعة، وهذا الطرح الثقافي جعل الأشكال الأخرى للنقاش تفقد أولويتها المعهودة في السابق فالطرح الاقتصادي الذي كان مسيطرا ضمن الخطاب الرسمي ولدى فئات المثقفة ترك مكانه لسيطرة أخرى، وهي الرؤية الثقافية الصراع الاجتماعي في الجزائر.[1]

[1]علي الكتر وعبد الناصر جابي،" الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"، المستقبل العربي، العدد 137، ماي 1994، ص 27.

4 المركزية في المدن:

يتميز نشاط المجتمع المدني وتواجده بالتمركز في المدينة كفضاء اجتماعي سياسي بحيث أهمل الريف والقوى الاجتماعية الشعبية خصوصا الموجودة مع السقوط والإهمال الذي عرفه في الخطاب الرسمي الشعبوي الذي كان مهيمنا في الجزائر خلال السبعينات بصورة خاصة إضافة إلى ذلك فأننا نجد معظم تنظيمات المجتمع المدني تميل إلى التمركز على مستوى العاصمة تحديدا، لما توفره من أجواء وفضاءات وإمكانيات التأثير والبروز، لكن ذلك يتم على حساب الأفراد المتواجدين في المدن الداخلية الذين يحرمون بذلك من أدوات ووسائل هامة للتعبير والمشاركة، ولعل هذا انعكاس لطابع التركيز الذي تعرف الإدارات الجزائرية ودوائرها المختلفة الشيء الذي يفرض على المنظمات والجمعيات الانتظام في نفس الشكل.[1]

المطلب الثاني: آليات إنعاش العمل الطوعي في إطار المجتمع المدني الجزائري.

ان العمل الطوعي هو جوهر ومركز اشعاع المجتمع المدني، فبدونه يتراجع معني المجتمع المدني ليتحول مؤسسة خاصة او عامة، في حين يرتكز المجتمع المدني في عمله الطوعي من خلال عدة آليات تنعش حركيته ودوره، من خلال مؤسساته خاصة منه الجمعيات الخيرية كما معروفة في العالم العربي، بالإضافة الي آليات أخرى تصنف في ضمن المبادئ التي تؤمن بها هذه المؤسسات والعلاقات الداخلية والعابرة للحدود.[2]

1- الآلية المؤسسية الوطنية والدولية:

تتجسد الآلية المؤسسية في الجمعيات الخيرية والتطوعية [3]ومن أهمها في الجزائر ما يلي:

[1] علي الكتر وعبد الناصر جابي، المرجع نفسه، ص 28.

[2] Marcel Scotto, **Les institutions de la société civil**, Paris : nouvelles éditions marabout, 1994, p 16.

[3]Ibid, p20.

أ_ الهلال الأحمر الجزائري: منظمة وطنية ذات منفعة عامة تعتبر أهم منظمة تطوعية في الوطن، تنظم حملات تطوعية لمساعدة المحتاجين، كما تقود الحملات التضامنية خلال الكوارث والأزمات.[1]

ب_ جمعية الإصلاح والإرشاد: جمعية خيرية تأسست سنة 1989 ترأسها الفقيد محمد بوسليماني، هدفها تنظيم العمل الخيري ومساعدة المحتاجين امتد نشاطها إلى الخارج.[2]

ج_ الجمعية الإسلامية الخيرية: جمعية خيرية معروفة بنشاطاتها الخيرية على مستوى التراب الوطني يرأسها الشيخ شمس الدين، صاحبة مشروع نصف الدين الهادف إلى تزويج أكبر عدد من الشباب، تم توقيف نشاطها بقرار إداري سنة 2000.[3]

الجدول رقم(1): تطور عدد الجمعيات بعد 2000.

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
عدد الجمعيات الوطنية	883	911	942	947	954	1000
عدد الجمعيات المحلية	63789	70058	72331	75140	80539	82000

المصدر: مركز التميز للمنظمات غير حكومية، المجتمع المدني بالجزائر، أبحاث ودراسات، عدد 6485، 2010/12/50.

2-الآلية القانونية (القوانين الجزائري والدولي).

[1] سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص 18.

[2] عبد النور محمدي، "مؤسسات المجتمع المدني الجزائري الحصيلة والأفاق"، أطروحة دكتورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011)، ص 185.

[3] المرجع نفسه، ص 188.

إن الإشكالية المطروحة اليوم على أرض الواقع، لا تكمن في قلة النصوص، بل على كثرتها وزخمها، بغض النظر عما تحمله مقتضياتها التي تبقى من عقبات العمل الطوعي للمجتمع المدني الجزائري كمشروع مساعد للتنمية المحلية والوطنية، لأن هذه النصوص سواء ما جاء به دستور 2016 أو القوانين التنظيمية التي تلحقه، تبقى غير مبلورة على مستوى الساحة، رغم أنها توظف على أنها خلفية ومرجعية للمواطنات والمواطنين، قصد ممارسة الأدوار الطلائعية للمجتمع المدني، بل تداخل وتجاذبه المصالح السياسية الضيقة، وتسيره الإيديولوجيات جعله مفرغا من محتواه الحقيقي (العمل الطوعي).[1]

إن طرح ظاهرة العمل الطوعي المراد تحقيقه عبر آلية القوانين، قد يفيد بعض الجهات ولو شكليا على مستوى معين، لنكون أمام معضلة العطاء مقابل الأخذ التي تضعنا إزاء فرضيتين مختلفتين، كل فرضية تنتج إشكالية معينة، وهنا اقصد القوانين التي يستفيد منها رجال المال والاعمال الجزائريين، والمتضمن دعم الجمعيات الاعمال الخيرية الطوعية بالمقابل مسح وتخفيض في الضرائب المترتبة عليهم، وهذا ما يضعنا امام إشكالية الفساد(تحويل واختلاس الأموال) بمعنى ان رجل الاعمال يقدم اقل قدر ممكن والمسؤول عن الجمعية يأخذ نصيبه، بالمقابل لا يصل العمل الخيري الا للقليل من الفئة المعنية، هذا من الجبهة الوطنية الداخلية، اما دوليا فالمنظمات الدولية تعمل من خلال آلية الدعم المالي والمنوي للجمعيات الوطنية وهذا في اطار الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول تحت الرعاية السامية لمنظمة الأمم المتحدة. [2]

3-الآلية القيمية (التنشئة الاجتماعية):[3]

[1] نزار اللبدي، **آليات الحكم الراشد في الدول العربية**، عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2015، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 50.

[3] المرجع نفسه، ص 55..

تنطلق من الأعراف والمعتقدات الدينية والإنسانية التي تطورت عبر العصور وتكونت اطر قيمية تتماشى وطبيعة كل مجتمع فالتطوع هو قيمة إنسانية قبل كل شيء وما المجتمع المدني إلا قيمة أخرى من قيم الحضارة والطبيعة في آن، حيث قنن التمدن القيم والممارسات الإنسانية.

يعمل المجتمع المدني على ترسيخ وتفعيل العمل الطوعي من خلال الدورات والخرجات والحملات والتربية والتكوين وهذا ما نجده في الجزائر من خلال انشاء روضات النشأ والمدارس الخاصة وحتى مراكز الدراسات.

4- آلية الاعلام والاتصال:[1]

يلعب الاعلام والاتصال خاصة في عصرنا هذا المعروف بمجتمعات التواص الالكتروني على توعية ونشر الاعمال التطوعية والحث عليها، فاليوم كل فرد أصبح مرسل ومتلقي في نفس الوقت، ناهيك عن الأيام التي اقرتها الأمم المتحدة مثل اليوم العالمي للتطوع والتبرع بالدم.

المطلب الثاني: معوقات العمل الطوعي في إطار المجتمع المدني الجزائري.

إن ممارسات المجتمع المدني في الجزائر تكشف لنا عن جملة من القيم التي قد لا تخدم في الواقع تفعيل العمل الطوعي.

1. الشعبوية:

كانت ميزة أساسية لخطاب الحزب الواحد طيلة ثلاثة عقود من الاستقلال بحيث سعى الحزب دائما إلى التعبئة الواسعة للجماهير بحثا عن الشرعية مستخدما في ذلك منظومة قيمية ومعيارية تلعب فيها فكرة الجماهير دورا مركزيا، وتميزت هذه الإيديولوجية الشعبوية بمحاولة التوليف بين عناصر دينية وعلمانية

[1] دلال ملحس إستستية، **التغيير الاجتماعي والثقافي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2004 ، ص 47.

والجمع بين الحفاظ على الأصالة والتمسك بالحداثة والتوق إلى العالمية والاندماج في حركة العصرنة من جهة ثانية [1] ولقد أدت هذه المحاولة للتوفيق بين الاتجاهين إلى تكوين مجتمع أشبه ما يكون بالفسيفساء في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتعايش في أشكال متعددة ومتناقضة من الملكية وأنماط التسيير والعلاقات الاجتماعية.

ولعل الاديولوجية الشعبوية تكون قد وجدت في مشاعر الجماهير وطموحاتها وسيلة سهلة لاستغلال واستقطاب الجماهير خصوصا في وضعية مثل التي عرفها مجتمعنا الذي عاش فترات طويلة تحت القهر الأجنبي مسلوب الهوية محروما من ثرواته وخيراته فعملت هذه الاديولوجية على تعبئة الجماهير سيما الشباب بالتعبير عن مطالب اجتماعية ملحة لم تتمكن في النهاية من الإجابة عنها.

إن انبثاق المجتمع المدني كان من المنتظر أن يشكل قطيعة مع هذه الاديولوجية الشعبوبية ويمهد لممارسة ديمقراطية سليمة قائمة على العقلانية والتعددية غير أن الخطاب الشعبوي الرسمي أصابه الترهل[2]، وجد امتداده في المجتمع المدني الناشئ الذي كانت الشعبوية أحد أهم مقومات خطابه الاجتماعي والسياسي والأدلة الإمبريقية على ذلك عديدة، لعل نموذج التنظيمات ذات التوجه "البربري" يعبر بصدق عن الممارسات الشعوبية لمنظمات المجتمع المدني فهذه التنظيمات عملت على توظيف عناصر الانتماء الأمازيغي ومطالب منطقة القبائل من أجل التعبئة الجماهيرية، وكذلك فعلت التنظيمات "الإسلامية" بداية التسعينات حيث اعتمدت خطاب شعبوي مرتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذه السمة تقف حاجزا اما تفعيل التنضيم للعمل الطوعي، حين نلاحظ مظاهر هذا العمل خارج اطار مؤسسات المجتمع المدني.

---

[1] العياشي عنصر، " سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد 191، جانفي سنة 1995، ص 91.

[2] ثنيو نور الدين: المرجع السابق، ص 43.

واليوم نجد في ممارسات الحركة النقابية وعلى رأسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذج جديد للخطاب الشعبوي القائم على التعبير ظاهريا عن مطالب الطبقة الشغيلة، وفي المقابل موالاة حكومة تعمل ضد المطالب، غير أن هناك من يعتقد بأن المجتمع المدني يشعر بضرورة تحرير عناصر الهوية من الخطاب الشعبوي وإدغامها ضمن فضاء جديد يساعد على تحديد ملامح المجتمع والدولة وقسماتها ولعل تحرير المجتمع المدني من الخطاب الشعبوي يكتسي طابعا أكثر إلحاحا لكون استمرار هذه الممارسة الشعبوية يعد عائقا في وجه قيام ممارسة طوعية مقبولة .[1]

2 –الانقسامية: وهي تعبير عن انقسامات المجتمع الجزائري سواء الأفقية أو العمودية، فالأولى ذات طابع طبقي ناتج عن التفاوت الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، والثانية تعبر عن الانقسام الواضح لدى النخبة (معربة، مفرنسة) وفي هذا المجال يتحدث علي الكنز وعبد الناصر جابي عن وجود مجتمعين داخل مجتمع واحد؛ مجتمع "العصرنة" ومجتمع "التهميش"، فمجتمع العصرنة يغلب عليه الطابع النخبوي ذو الثقافة الفرنسية على وجه العموم، والذي يرفع شعارات العصرنة والديمقراطية وحتى العلمانية ويكاد هذا المجتمع أن يكون هو المجتمع المدني، وعبر عنه الكثير منة المؤسسات والجمعيات والهياكل بما فيها الجمعيات النسوية المتعددة والنقابات.[2]

وهو تعبير عن الفئات الوسطى المتحالفة والمرتبطة بأجهزة الدولة، وما يميز هذه الفئة هو قلة العدد مقارنة بمجتمع التهميش إلا أنها مسيطرة اقتصاديا وهذه الفئة تبدو متجانسة من خلال التفافها حول شعارات سياسية مثل الديمقراطية، التسامح، أو اللاعنف، وحول المكانة العصرية الممنوحة للمرأة فهو باختصار

[1] ثنيو نور الدين، المرجع السابق، ص 31.

[2] علي الكنز وعبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص 29.

مجتمع ذو نزعة نخبوية لا يخدم العمل الطوي الذي يقوم به المجتمع المهمش والمستعد للقيام بكامل الاعمل الطوعية، حيث يحتاج الى الاهتمام فقط.[1]

أما مجتمع التهميش فهو يعبر عن الأغلبية المكونة للمجتمع والمشكل أساسا من الطبقة الوسطى التي تراجع مستواها بفعل الأزمة الاقتصادية والتحق بها الموظفون والأطباء والجامعيون على أنها نواتها الأساسية هي البطالين من خريجي الجامعات، وكانت هذه الفئات الاجتماعية سندا للأحزاب السياسية الدينية وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ سابقا، والتي حملت شعارات العداوة للديمقراطية والنظام الجمهوري ورفض حرية المرأة على الطريقة الغربية، مع ذلك كانت اغلب اعمالها ونشاطاتها قائمة على العمل الطوعي.

ولعل مرد هذا الانقسام الشديد بين مكونات المجتمع المدني هو غياب قاسم مشترك للإجماع حول أسلوب الممارسة النظامية فوجود عد أدنى من الإجماع يعتبر شرط أساسي لإرساء الدولة الحديثة، ولعل الدليل على غياب هذا الإجماع هو ذلك الإخفاق الذي عبر عنه إلغاء الانتخابات التشريعية لعام 1991، فقد أظهر الواقع المباغت عدم وجود أرضية إجماع للقوى السياسية ودوائرها تقوم على جدلية التنافي المتبادل أو المعاملة الصفرية.[2]

المطلب الثالث: تقييم العمل الطوعي في الجزائر.

يعتبر المجتمع الجزائري من أكثر المجتمعات التي تسودها قيم التضامن والتكافل ومختلف أشكال المساعدات الاجتماعية سواء في المدن أو الريف، وإن تباينت درجة تلك المساعدات واختلفت أشكالها

[1] سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص 78.

[2] ثنيو نور الدين: المرجع السابق، ص 35.

وتطورت بتطور وتغير المجتمع ومن منطقة إلى أخرى، وانطلاقا من ذلك لابد من الوقوف على واقع العمل التطوعي المؤسسي في المناطق الحضرية في المجتمع الجزائري وأهم ما توصل اليه في هذا الميدان.

حيث عرف النشاط التطوعي لدى الشباب الجزائري في السنوات الأخيرة، حركة ملحوظة، حيث ساهمت شبكات التواصل الاجتماعية، وعلى رأسها الفايس بوك، بشكل كبير في ازدياد وتيرتها، بين الشباب، الذين جعلوا من العالم الافتراضي فضاء لتلاقي أفكارهم، والعالم الواقعي ميدانا لتجسيد هذه الأفكار، وللوقوف على واقع هذا النشاط، ولقد فتحت الشبكة الاجتماعية "الفايس بوك" للشباب، مساحة اتصالية تفاعلية، تتيح التواصل، وتبادل المعلومات، وكذا تكوين صداقات ومجموعات، فضلا عن خدمات كثيرة أخرى سهلت العديد من النشاطات، وفي شتى المجالات، وموضوع حديثنا هنا ليس الفايس بوك، وما يتيحه من تقنيات وخدمات، ولكن ما نريده من خلال هذا الموضوع، هو تسليط الضوء على شباب جزائريين، عرفوا كيفية استغلال هذه الشبكة، ليس في قتل الوقت، أو التطفل على ما ينشره الآخرون، ولكن في خدمة هدف سام يصب في الصالح العام للمجتمع، وهو العمل التطوعي.[1]

بالمقابل لا يكاد الجزائريون يشعرون بوجود عشرات الآلاف من الجمعيات في حياتهم، إلا في مناسبات محددة، ما انعكس على العمل التطوعي المرتبطة بجوانب منه، وولّد تساؤلات حول التخلّي عن اعتناق تيار إنساني يقدّم يد المساعدة لكل محتاج، أو مشرّد أو مريض، أو بالأحرى لماذا لم ترتقِ حتى الآن إلى أن تكون ثقافة مجتمعية في البلاد.[2]

[1] أمين لونيسي "العمل التطوعي في الجزائر يغرق في المناسباتية، يوم 2019/05/15 على الموقع الالكتروني http://www.alhayat.com

[2] المرجع نفسه، نفس الموقع.

ان بروز جمعيات تُعنى بالتضامن الوطني والعمل الخيري، انتعش في السنوات الأولى لإقرار الديموقراطية والتعددية في الجزائر بداية تسعينات القرن الـ20، لا سيما أن الظروف العامة آنذاك كانت تسمح بذلك، إلا أن نشاطها بدأ ينحسر في شكل حاد ومستمر خلال السنوات الأخيرة، وباستثناء العمل الخيري المعروف كالصدقة ودور جمعيات تأسست بناء على تجارب خاصة، لا يكاد يلمس الجزائري كثيرا من مبادرات التطوع بدءاً بالتشجير في الأحياء أو تنظيفها، مساعدة المرضى في المستشفيات، وانتهاء بالتبرّع بالدم والأعضاء البشرية، وهي مؤشرات تظهر عدم تقدير المجتمع لدور العمل التطوعي، علما أن حركة الجمعيات الخاصة بالنشاط الخيري تتكئ على تراث عريق، إذ كانت عفوية وتتمثل في الزوايا الصوفية التي كانت تؤوي طلبة العلم وتدعمهم ماديا وتقوم بشتى أعمال التضامن والتكافل مع المحتاجين إلى جانب تنظيم «تاجماعت» و «الوزيعة»، وهي تنظيمات عشائرية قائمة منذ قرون في منطقة القبائل تشرف على أعمال التضامن وتنظيم الحياة العامة للسكان.[1]

ومن جهة أخرى كشف مركز البحث في الأنثربولوجيا الإجتماعية والثقافية أمرا غير طبيعي من خلال نسبة المواطنين المنخرطين في العمل التطوعي، إذ حدد نسبة المنخرطين في الجمعيات المختلفة، بين 3 و4 في المئة فقط، في مقابل 44 في المئة بفرنسا، وخلص إلى أن لا أثر للجمعيات في الواقع المعيشي للجزائريين ولا تستحوذ على اهتماماتهم، ومن خلال مجريات الحياة اليومية في مجتمعنا، ان بعض شباب اليوم يجد حرجا في ممارسة العمل التطوعي، فباستثناء العمل الخيري المعروف كالصدقة ودور بعض الجمعيات التي تأسست بناء على تجارب خاصة، لا نلمس كثيرا مبادرات التطوع بدءا بالتشجير في الأحياء

[1] سلام احمد إبراهيم، **المجتمع المدني الجزائري الى اين**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع،2008، ص 87.

أو تنظيف هذه الأخيرة، مساعدة المرضى في المستشفيات وانتهاء بالتبرع بالدم والأعضاء البشرية، مما يشير إلى أن المجتمع لم يصل بعد إلى تقدير دور العمل التطوعي.[1]

كما جاء في تقرير حالة التطوع في العالم للأمم المتحدة أن العمل التطوعي يحدث في جميع المجتمعات في العالم، وقد يختلف المصطلح الذي يعرفه والأشكال التي يتجلى بها في اللغات والثقافات المختلفة، ولكن القيم التي تقوده هي قيم مشتركة وعالمية، وهي الرغبة في المساهمة من أجل رفاه الأفراد والمجتمعات المحلية، بدافع من رغبة ذاتية وبروح من التضامن ودون توقع مكافأة مادية فالمتطوعون مدفوعون بواعز من القيم مثل: التضامن التقدير والثقة المتبادلة، حس الانتماء، التمكين، العدالة، المساواة والحرية، وتأخذ مساهماتهم التطوعية أشكالا متنوعة منها: المساعدة في القضاء على الفقر، تحسين خدمات الصحة والتعليم الأساسية، توفير موارد مياه آمنة، معالجة القضايا البيئية والتغير المناخي، الحد من مخاطر الكوارث، مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والنزاعات العنيفة، وفي جميع المجالات يساهم بإحلال السلام والتنمية عبر تحقيق الرفاهية للأفراد ومجتمعاتهم .[2]

[1] سلام احمد إبراهيم، الملرجع السابق، ص 90.

[2] المرجع نفسه، ص 112.

خلاصة الفصل الثاني.

إن تتبع مسار المجتمع المدني في الجزائر يكشف قيمة وفعاليات العمل الطوعي، ولو أن هناك شبكة من التناقضات التي ظهرت على مستوى المبادئ والممارسات المعيقة لتفعيل العمل الطوعي داخل مؤسسات المجتمع المدني الجزائري، مع ذلك الواقعة التاريخية لتشكل المجتمع الجزائر تطرح التساؤل حول مدى إيمان المجتمع المدني بمختلف حساسياته بقيم الطوعية التي اكتسى بها خلال فترة الاستعمار الفرنسي التي تغوص في عمق تاريخ نشأة وتطور المجتمع الجزائري.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع "المجتمع المدني وظاهرة التطوع دراسة في التحديات وآليات الإنعاش" تبينت النتائج التالية:

- يعود الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني الى التصورات المختلفة لبنيته ومضمونه، فيجعل البعض المفهوم مفتوحا يتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة وقسم آخر يختصر المفهوم في البنى الحديثة فقط، واتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل قيود تحد من سلطة الدولة في كل المجالات.
- في حين يمثل النشاط التطوعي جانبا مهما من جوانب التنمية وعنصرا أساسيا لتعزيز الشراكة المجتمعية التي تقوم على أساس من المبادرة الذاتية، والمشاركة الإيجابية من كافة شرائح المجتمع.
- ارتبط مفهوم المجتمع المدني في ظهوره بالحضارة الغربية، كما يعتمد في قيامه بوظائفه الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تصنعها الدولة، حيث اعتمد تطوره على مراحل عديدة حتى وصوله إلى ما هو عليه الآن، إضافة إلى مجموعة من الخصائص والمكونات والوظائف التي يقوم عليها وبها، كما يرتبط مفهوم المجتمع المدني أيضا بمجموعة من المفاهيم التي لها علاقة وطيدة بتحقيق الأهداف التي نشأ من خلالها، ويتعلق الأمر هنا بمفهوم العمل الطوعي والذي يعتمد على مجموعة من المداخل النظرية من خلال مجموعة من العوامل والمؤشرات التي تعتبر بمثابة ركائز تساهم في وجوده من عدمه في مجتمع ما.
- يعد المجتمع المدني من أهم الفواعل الأساسية في أداء مهام وظائف تخدم المجتمع في المجال الاجتماعي والثقافي، حيث يرتكز على العمل الطوعي التضامن سواء كان على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وفضل انتشار العولمة ووسائل الاتصال الحديثة أصبح المجتمع المدني المحلي بصلة وثيقة بالمجتمع المدني العالمي خاصة في مجال حقوق الإنسان والحريات.

الخاتمة

- أن المجتمع المدني يلعب دور الحاضن بالنسبة العمل الطوعي فهو الذي ينتج قيم الممارسة الطوعية ويضمن تواجد وحماية هذه القيم والدفاع عنها.
- إن تعدد الكيانات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية أدى إلى تعدد التوجهات مما أدى إلى زيادة مؤسسات المجتمع المدني في الدولة، فقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني المحلي متعددة المضامين والتوجهات وأصبحت كل هيئة اجتماعية متخصصة في مجال معين فهناك جمعيات ذات طابع تضامني وجمعيات ذات طابع حقوقي ورياضي وفني، وكذا الأحزاب السياسية المتعددة التوجهات والإيديولوجيات.
- إن هذا التعدد في فعليات و مكونات المجتمع المدني و الملازم للتطور و العولمة قد أثر إيجابا من حيث تولي هذه المنظمات لأدوار كانت في السابق لا يمكن المطالبة بها و ذلك لهيمنة الدولة على جل مكونات المجتمع و خاصة في الدول النامية مثل الجزائر حيث ساهم الانفتاح على العالم الخارجي و تبني المفردات الحديثة للديمقراطية التشاركية و الحكم الراشد الذي أفرز جمعيات وأحزاب سياسية أكثر جرأة و شجاعة في مقاومة أساليب الدولة العميقة والتطوع لترقية المجتمع الجزائري.
- بالرغم من الأدوار الرئيسية التي يلعبها المجتمع المدني في إنعاش العمل التطوعي من خلال مؤسساته خاصة، إلا أن هذا العمل في الجزائر يواجه عدة عقبات وعوائق تقف حائلا أمامها، بسبب الانصراف الطوعي لبعض التنظيمات عن هدفها ودخولها في تكتلات ظرفية ومصلحية مع السلطة والأحزاب الموالية للنظام من أجل ضمان بقائها وتمويلها المادي.
- هذا بالإضافة إلى عدم إهتمام أفراد المجتمع لمدى أهمية وفاعلية منظمات المجتمع المدني والدور الذي يمكن أن تؤديه في المجتمع وخاصة المؤسسات الخيرية والتطوعية، فرغم انتشارها في كامل اقطار الجزائر، إلا أنها تفتقر للانخراط الكبير للمواطنين، ناهيك عن الصراعات على مستوى

مؤسسة المجتمع المدني الواحدة، بسبب المصالح الشخصية لأعضائها، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف العمل التطوعي.

- إن المجتمع المدني أصبح أداة ضرورية لخدمة المجتمع في مواجهة التحديات التي يتلقاها من طرف النظام والهيئات التابعة له وذلك لاستخدامه لآليات محددة يستطيع من خلالها تحقيق أهدافه التي أنشئت من أجله مكونات هذا المجتمع المدني وهذا في ظل المشاركة الفعالة في رسم السياسة العامة وصناعة القرار وذلك لتحميل السلطة التشريعية والتنفيذية لإيجاد فضاء قانوني إجرائي يسمح بنشاط وممارسة المجتمع المدني لمهامه المختلفة والمتعددة.
- إن تتبع مسار المجتمع المدني في الجزائر يكشف قيمة وفعاليات العمل الطوعي، ولو أن هناك شبكة من التناقضات التي ظهرت على مستوى المبادئ والممارسات المعيقة لتفعيل العمل الطوعي داخل مؤسسات المجتمع المدني الجزائري، مع ذلك الواقعة التاريخية لتشكل المجتمع الجزائر تطرح التساؤل حول مدى إيمان المجتمع المدني بمختلف حساسياته بقيم الطوعية التي اكتسى بها خلال فترة الاستعمار الفرنسي التي تغوص في عمق تاريخ نشأة وتطور المجتمع الجزائري.

1. اللغة العربية

أولا: الكتب.

- ابراهيم حسين توفيق، **النظم البيانية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراساتها**، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 2005.
- أحمد إبراهيم حمزة، **العمل التطوعي (الواقع والمأمول)**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015.
- أحمد سعد الله، **تاريخ المغرب العربي الاجتماعي**، الرياض: دار المغرب الإسلامي، 2014.
- احمد علي محمود، **المجتمع المدني: المنطلقات والنتائج**، القاهرة: دار الامة للنشر والتوزيع، 2006.
- تامر كامل محمد، **المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي**، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.
- جمال صالح، **دور المجتمع المدني في التنمية البشرية**، القاهرة: دار الشروق، 2002.
- جورج الراسي، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**، بيروت: مركز الدراسات العربية، سنة 1996.
- الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، **المجتمع المدني وابعاده الفكرية**، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2013.
- حسن نافع، **المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- خالد محمد مصطفى، **المجتمع المدني: النشأة والتطور**، الخرطوم: دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، 2012.
- دلال ملحس إستستية، **التغيير الاجتماعي والثقافي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2004 .

قائمة المراجع.

- السعيد البدوي، **المجتمع المدني دراسة في المفهوم والابعاد**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.
- سلام احمد إبراهيم، **المجتمع المدني الجزائري الى اين**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع،2008.
- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- عبد الحميد عبد العاطي، **أوهام المجتمع المدني**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2008.
- عبد الرحمان بن احمد، **تاريخ الجزائر الحديث**، بيروت: دار الثقافة، 2005.
- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي**، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1998.
- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- على عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.
- الفالح متروك، **المجتمع المدني والديموقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة للإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- كمال الجزولي، **الابعاد الإنسانية للمجتمع المدني**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا حركية، رقم 22، 2006.
- لتيجاني مصطفى محمد صالح، **نظام العمل في الحضارات القديمة**، الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 1999.
- محمد إبراهيم ارباب، **تطور المجتمع المتني من أوروبا الى العولمة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.

قائمة المراجع.

- محمد أحمد ناصر، **ابعاد واهداف المجتمع المدني**، الخرطوم: دار الامة العربية للنشر والتوزيع،2009.
- محمد بوضياف، **الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، الجزائر: دار المجد والتوزيع، 2010.
- المنصف وناس، **تطور المجتمع المدني الجزائري**، الجزائر دار الشهاب للنشر والتوزيع، 2017.
- نزار اللبدي، **آليات الحكم الراشد في الدول العربية**، عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2015.
- نوح محمد عبد الحي، **الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.
- ورويك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءات في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة**، تر (سعيد منتاق)، الكويت: عالم المعرفة، 2017.

ثانيا: المجلات والدوريات.

- ثنيو نور الدين،" الدولة الجزائرية...المشروع العصي"، المستقبل العربي، العدد 242، 2008.
- سويقات أحمد، "التجربة الحزبية الجزائرية 1962-2004"، مجلة الرائد، العدد الرابع، ورقلة، 2006.
- الطاهر بلعيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، ديسمبر 2006.
- عبد الحميد الأنصاري،"نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، مجلة المستقبل، عدد 27، اكتوبر 2001.
- عبد القادر الزغل، "المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي"، الوطن العربي، العدد 24، 14 أكتوبر 2013.
- عبد الوهاب حميد رشيد، "التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، منافسة فكرية وامثلة لتجارب دولية"، الحوار المتمدن، العدد 729، 2004.

- علي الكتر وعبد الناصر جابي،" الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"، المستقبل العربي، العدد 137، ماي 1994.
- عمر فرحاتي، عبد العالي دبلة، اهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية، مجلة المفكر، العدد 10، 2006.
- العياشي عنصر، " سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد 191، جانفي سنة 1995.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية.

- بركاني نور الهدى، "العمل التطوعي الجمعوي من خلال مواقع التواصل الاجتماعية"، مذكرة الماستر، (جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاجتماعي والإنسانية، قسم الإعلام والاتصال، ام البواقي، 2016-2017).
- بورنية نبيل، " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في افريقيا "، مذكرة ماستر، (جامعة ال جزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية)، 2011.
- جليد شريف، "تأثير عمل الجمعيات المدنية على اتخاذ القرار الإداري"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2016/2015).
- عبد النور محمدي، "مؤسسات المجتمع المدني الجزائري الحصيلة والأفاق"، أطروحة دكتورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011).

رابعا: المواقع الالكترونية.

- عبد الغفار شكر، "نشأة وتطور المجتمع المدني ومكوناته وإطاره التنظيمي"، عبر الموقع: يوم 2019/04/15
www.ahewar.org/debat.show.art.asp?aid=24930
- شكري عبد الغفار، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية "، عبر الموقع: يوم 2019/04/05
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26354
- جميل حمداوي "المجتمع المدني أساس التنمية البشرية في العالم العربي"، عبر الموقع: يوم 2019/03/02
www.diwanalarab.com/spip.php?article11595-86K

2. اللغة الأجنبية.

أولا: اللغة الفرنسية.

- Marcel Scotto, **Les institutions de la société civil**, Paris : nouvelles éditions marabout, 1994.

ثانيا: اللغة الإنجليزية.

- John Holl, **Civil Society: Theory, History and comparison**, London: Cambridge, Polity press, 1995.
- Decembre green, lara luehrman, comparative politics of the third world, New York : lynne rener publishers, 2013.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة.....	أ- و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.....	7
المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.....	8
المطلب الأول: المجتمع المدني: إشكالية المفهوم والدلالة.....	8
المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني.....	10
المطلب الثالث: عناصر ومكونات المجتمع المدني.....	13
المبحث الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني.....	18
المطلب الأول: مدرسة العقد الاجتماعي.....	18
المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر المعاصر.....	21
المطلب الثالث: المجتمع المدني في الفكر العربي	24
المبحث الثالث: مفهوم العمل الطوعي.....	27
المطلب الأول: تعريف العمل الطوعي.....	27
المطلب الثاني: نشأة وتطور العمل الطوعي.....	29
المطلب الثالث: أهداف العمل الطوعي.....	31
خلاصة الفصل الأول.....	34
الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل العمل الطوعي في الجزائر.....	35
المبحث الأول: مراحل تطور المجتمع المدني الجزائري.....	36
المطلب الأول: المجتمع المدني الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.....	36
المطلب الثاني: المجتمع المدني في ظل نظام الحزب الواحد.....	40
المطلب الثالث: المجتمع المدني في عهد التعددية الحزبية.....	43
المبحث الثاني: انعكاس طبيعة المجتمع المدني على العمل الطوعي في الجزائر.....	46
المطلب الأول: مقومات العمل الطوعي في إطار المجتمع المدني في الجزائر.....	46
المطلب الثاني: آليات إنعاش العمل الطوعي في إطار المجتمع المدني الجزائري.....	48
المطلب الثالث: معوقات العمل الطوعي في إطار المجتمع المدني الجزائري.....	51
المطلب الرابع: تقييم العمل الطوعي في الجزائر.....	54
خلاصة الفصل الثاني.....	58

الخاتمة.....	59
قائمة المصادر والمراجع.....	62
فهرس المحتويات.....	67

ملخص

ان العمل التطوعي يحدث في جميع المجتمعات في العالم، وقد يختلف المصطلح الذي يعرفه والأشكال التي يتجلى بها في اللغات والثقافات المختلفة، ولكن القيم التي تقوده هي قيم مشتركة وعالمية، وهي الرغبة في المساهمة من أجل رفاه الأفراد والمجتمعات، بدافع من رغبة ذاتية وبروح من التضامن ووازع من القيم الإنسانية، حيث تتضمن آليات متعددة منها ما هو مؤسسي وقانوني وآخر قيمي.

يوجد في الجزائر عشرات الآلاف من الجمعيات، إلا انها تظهر في مناسبات محددة، ما انعكس على العمل التطوعي، حيث تعطلت آليات تفعيلها، بالمقابل لابد من اعتناق تيار إنساني يقدّم يد المساعدة طوعا في خدمت التنمية الشاملة في الجزائر.

Résumé

Le terme de bénévolat existe dans toutes les sociétés du monde, mais son sens peut différer selon les langues et les cultures, mais ses valeurs sont universelles ; il s'agit de contribuer au bien-être des individus et des sociétés, motivé par leur intérêt personnel et par un esprit de solidarité. C’est un pilier des valeurs humaines, qui comprend divers mécanismes, notamment des valeurs institutionnelles, juridiques et autres.

Des dizaines de milliers d'associations existent en Algérie, mais elles se présentent parfois à des occasions spécifiques, ce qui s'est traduit par le volontariat, les mécanismes de son activation ont été perturbés. En revanche, il est nécessaire qu'un mouvement humanitaire aide volontairement au développement global de l'Algérie.